

المكتبة القانونية  
للاستشارات والعقود الدولية  
وثائق وبحوث  
( ١ )

# الائحة مناقضات البنك الدولي

وكنز نفيع عظيم  
محام لدى محكمة النقض  
نائب رئيس مجلس الدولة السابق



١٩٨٨



الكتبة القانونية  
للاستشارات و المقود الدولية  
وتلق و بحوث  
( ١ )

# الائحة مناقضات البنك الدولي

وكيل فني عظيم  
محام لدى محكمة النقض  
نائب رئيس مجلس الدولة السابق

١٩٨٨





## مقدمة

يعتبر « البنك الدولي للإنشاء والتعمير » مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة ، شأنه في ذلك شأن « صندوق النقد الدولي » . وقد أنشأ هذا البنك تبعاً لاتفاقية بريتون وودز التي عقدت بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام ١٩٤٤ للمساعدة على الدفع بعمليات التعمير والتنمية في جميع أنحاء العالم . وقد انصرفت قروض البنك الدولي في سنواته الأولى في إعقاب الحرب المذكورة إلى دعم عمليات إعادة التشييد والتعمير في الدول الأعضاء في أوروبا واليابان ، ثم اتجه البنك منذ أواخر الخمسينات إلى تقديم القروض إلى الدول النامية لدعم مشروعات التنمية فيها (١) .

ويقوم اتخاذ البنك الدولي لقراراته على نظام للتصويت يعكس مقدار الحصة النقدية التي تملكها الدولة المصونة في رأسمال البنك ، ومن ثم تبين إمكانية تأثير القوى السياسية على قرارات البنك الاقتصادية ، من خلال مبلغ أسهم الدول الصناعية الكبيرة في رأسمال البنك . على أنه لوحظ اتجاه البنك منذ أواخر الستينات ثم السبعينات إلى توحى الابتعاد بقراراته عن الاعتبارات السياسية ، وإلى إيلاء احتياجات الدول الأكثر فقراً حقها من التقدير والاهتمام بتحويل مشروعات البنية الأساسية من مياه شرب ، وصرف صحي ، وكهرباء ، واسكان ، وصحة ، وطرق ، وتعليم ، وتدريب ، وبالإضافة إلى اعتماد البنك الدولي في معايير للاقتراض بالمعائد الاقتصادية للمشروع ومدى مساهمته في قدرة الدولة على التبو وعلى سداد

(١) بلغ مقدار القروض والتمثيلات الممنوحة للدول النامية من أعضاء البنك الدولي — بحسب وثيقة حديثة — ما يربو على ١٥ أعضاء احصائية البنك الدولي — بحسب وثيقة حديثة — ما يربو على ٢٥ بليون دولار تقطى ٢٥٠ مشروعاً جديداً في قطاعات الطاقة ( من كهرباء ، وقوى محسرة ، وبترول ، وغم ) والنقل ، والصناعة ، والتعمير ، والاتصالات ، وتزويد القرى والمدن بالمياه ، والتنمية الحضرية ، والتعليم ، والخدمات الصحية ، والتخطيط السكاني .

الديونية ، صلا البنك يضيف في تقييمه لجدوى الاقتراض الاعتداد بالأبعاد الاجتماعية للمشروع الممول ، مثل نفدى التأثير على زيادة الدخول ، وتحسين مستوى المعيشة ، وتوفير فرص العمل ، وعلى الأخص للفئات الضعيفة أو الأكثر حرمانا في المجتمع .

ويتميز تمويل البنك الدولي لمشروعات التنمية والتعمير بالآتى :

١ - قروضه تقدم بشروط مالية ميسرة بالمقارنة بالائتمان المصرفي المعتاد ، وذلك سواء من ناحية سعر الفائدة ، وطول آجال السداد ، مع إعطاء فترات سماح مناسبة . هذا فضلا عن اتباع نظام لتوزيع مخاطر تقلبات سعر الصرف المستخدم يتمثل في تقييم أقساط سداد القرض على أساس سلة من العملات مما يحمى الدولة المقترضة من تقلبات سعر عملة الاقتراض .

٢ - المشروعات التى يوافق البنك الدولي على تمويلها تلقى دراسة جادة متأنية فضلا عن حسن التوجيه من أجهزته وخبرائه ومستشاريه . ويخصص البنك الدولي اعتمادات مناسبة لتقديم المشورة الاقتصادية والمعونة الفنية لمن يطلبها من الدول الأعضاء لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وقدرتها على الاستفادة من القروض المطلوبة تقديمها ، وعلى تمام السداد .

٣ - موافقة البنك الدولي على التمويل تكفل الطمأنينة للدولة المقترضة الى حسن استخدام الموارد التى يوفرها لها قرض البنك ، نظرا لما يتمتع به البنك من خبرة واسعة في مجالات التنمية معززة بثقل كبير من الناحيتين المالية والفنية ، مما يسهل ارتضاء الدولة المقترضة ما يشر به عليها البنك الدولي من أولويات التنمية والتمويل (١) .



وتتضمن هذه الصفحات قراءة لنصوص بما يسمى ( الارشادات العامة بشأن التجهيز بمقتضى قروض البنك الدولي للانشاء والتعمير

---

(١) راجع مقالة الدكتور على سليمان مساعد المدير التنفيذى السابق للبنك الدولي بعنوان « ممر والبنك الدولي » بجملة الأهرام الاقتصادية - العدد ٨٧٦ فى ٢٨/١٠/١٩٨٥ ص ١٢ - ولزبد من التفاصيل عن البنك الدولي ونشاطه رسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتور عبد المعز عبد الفواز نجم الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس عن البنك بعنوان « الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للانشاء والتعمير » طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٦ .

واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية ) وهى ما اطلقنا عليه من باب التيسير ( لائحة مناصات البنك الدولى ) وهى وثيقة قانونية على قدر كبير من الأهمية للشغفلين بالاستثمارات الدولية ، وفى الدول الأعضاء النمو على الأخص ، وذلك لما تعتمد عليه هذه الدول فى تمويل مشروعاتها الحيوية من موارد البنك الدولى (١) . وقد عنيت احكام هذه اللائحة التى توخت الايجاز مع الأحكام فى الصياغة تحقيق الرعاية القانونية اللازمة لمختلف اطراف العلاقة فى تزويد المشروعات ائتمولة من موارد البنك الدولى بما يلزمها من بضائع وانشاءات وخدمات . ونظرا لضخامة حجم الاستثمارات المقدمة وتنوع جنسيات أصحاب المصالح المتفاعلة فى هذا المضمار (٢) ، فقد رأينا من المفيد أن نقدم للمكتبة العربية هذا

(١) ان سياسة الافتتاح الاقتصادي التى اتبعتها مصر منذ السبعينات على المشروعات التى تسهم فى زيادة الدخل القومى للاقتصاد المصرى قد جعلت البنك الدولى يتجه الى مزيد من الاقتراض الى مصر حتى أصبح للبنك دور فعال فى عمليات تمويل برامج التنمية الاقتصادية فى مصر وعلى الأخص مشروعات البنية الأساسية من مياه شرب وصرف صحى وكهرباء وغيرها من الحاجات الحيوية للمجتمع . وذلك على أناس من العائد الاقتصادى والاجتماعى للمشروعات التى تنهض بها الدولة المقترضة ، ومن تبنى سياسات لتسعر هذه الخدمات لا تتجاهل على أى حال قدرة المستفيدين على الدفع .

ويؤكد البنك الدولى على أهمية اتباع برامج اقتصادية واجتماعية متكاملة ورشيدة فى الدول المقترضة ، ومن ثم يشجع برامج الإصلاح فى مجال الزراعة والصناعة والضريبة والعدالة الاجتماعية وغيرها . ويقرر الدكتور على سليمان مساعد المدير التنفيذى السابق للبنك الدولى ( الأهرام الاقتصادى عدد ٨٧٧ فى ١١/٤/١٩٨٥ ص ٢٧ ) أن البطئات العديدة للبنك الدولى ساهمت فى الاعداد للخطط الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها على أنه من الطبيعى ايضا أن يحجم البنك الدولى من ناحية أخرى عن اقتراض الدولة التى تصبح غير قادرة على سداد ديونها نتيجة انفلات عيل الاقتراض من بين يديها .

(٢) يعنى البنك الدولى بالتوصل الى تسعير اقتصادى أى واقعى لمقومات الانتاج وأسعار المنتجات فى المشروعات التى يمولها أو يعبارة أخرى جعل تقييم الوارد والمنصرف فى المشروع على أساس سعر السوق ، وهو مايعنى قدر الامكان كبح جناح التدخل الإدارى وكسر شوكة التسعير =

الكثساب الذى يوضح بين يدى القارئ العربى عملاً ، وإن كان متواضعاً ، إلا أنه غير مسبوق فى لغته . وقد زاد من خافزتنا على الدفع بهذا الكتيب الى المطبعة أن عدة دول فى العالم العربى تعتبر من الدول الآخذة فى النمو وتحتاج الى الاستعانة بالقروض التى يوفرها البنك الدولى للإنشاء والتعمير للدول الأعضاء فيه ، ومن ثم الى مطبوعات البنك المذكور ، وفى مقدمتها لائحته هذه التى لم تصدر لها ترجمة عربية معتمدة من هيئة البنك بعد ، ومن ثم لازالت مفتقدة مما يدعوننا أن نهيب بالمسؤولين عن البنك الدولى أن يعملوا على تلافى ذلك فى المستقبل القريب .

وقد اعتبرت لائحة مناقصات البنك الدولى نموذجاً ، اتخذ به من قبل عديد من المؤسسات الدولية المشتغلة بتحويل تجهيز المشروعات ، مما يزيد من أهمية تعريف القارئ العربى بأحكامها ، التى سوف يتبين له منها أيضاً الى أى مدى وبأى سرعة تجد المفاهيم المحلية للقاتنون نفسها فى مواجهة مع مفاهيمه الدولية ، مما يقتضى سرعة الالتفات الى تطويع المفاهيم القانونية المحلية حتى تتواءم ومتضيات العصر .

وقد رأينا استفكالا لفائدة القارئ أن نضمن هذا الكتاب بعد دراستنا العربية للائحة مناقصات البنك الدولى النص الانجليزى لهذه اللائحة .

ولا يغوتنى فى ختام هذه المقدمة أن أقدم شكرى للصديق الأستاذ عصام رفعت رئيس تحرير مجلة ( الأهرام الاقتصادى ) الذى تحمس لنشر مادة هذا الكتاب فى عشر مقالات بمجلته فى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٩٨٥ الى ٢٧ فبراير ١٩٨٦ .

والله ولى التوفيق . د . نعيم عطية

= الجبرى ، مع التمسك بضرورة التاكيد من تحقيق المشروع الممول لعائد مالى مجز ومعتدل . وفى مقنمة الاعتبارات التى يعتد بها البنك الدولى فى هذا المقام ١ : - السعى لاقناع الدولة المقترضة بتعديل هياكل سعر الفائدة فى بعض القطاعات مثل الاستثمار الزراعى والصناعى والابن الغذائى والسكان . ب - محاولة تحرير سعر الصرف للوصول به الى سعر يقارب قوى العرض والطلب قدر الامكان . ج - اطلاق السعر النهائى للنتج الممول بقرض البنك . وذلك كله كوسائل متصورة لضمان تلبية المشروع لسداد التزاماته واستعادة تكلفته على الأقل ، حتى لا يكون المشروع عبئاً على كاهل الاقتصاد القومى للدولة المقترضة ، وهو ما لا يحقق تقدمها فى مجال التنمية الاقتصادية بالمعايير الاقتصادية السليمة فى نظر البنك الدولى .

## الفصل الأول

### مدخل الى تجهيز المشروعات الدولية

تقع لائحة مناقصات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مقدمة وظائف من الأحكام . والطائفة الأولى تتضمن أحكام المناقصات الدولية التنافسية . وتتضمن الطائفة الثانية أحكام الأساليب الأخرى المتبعة غير المناقصة التنافسية . ولهذه اللائحة ملحقان الأول بعنوان « مراجعة البنك لقرارات التجهيز » والثاني بعنوان « التفصيل المقرر للصناع والمقاولين المحليين » .

### المقدمة :

١ - ١ - تتألف المقدمة من مادة وحيدة تنطوي على أحد عشر بنداً تصدى لبعض الاعتبارات العامة .

ويشير البند الأول الى ان الغرض من هذه اللائحة هو أن تبين أرسلاؤها العلية لمن يقوم بتنفيذ مشروع ممول ولو في جزء منه من جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو مؤسسة التنمية الدولية وما يتطلبه المشروع المجهز من ترتيبات خاصة بتوريد السلع وتنفيذ الأشغال وما يرتبط بذلك من خدمات تابعة ، مثل النقل والتأمين والتعريب والتركييب والصيانة المحلية وما شابه ذلك من خدمات .

ولكن هذه الخدمات لا تشمل « الاستشارة » التي أفرد لها البنك الدولي وثيقة أخرى بعنوان « لائحة استخدام المستثمرين من جانب المقترضين من البنك الدولي أو من جانب البنك الدولي نفسه كهيئة تنفيذية » .

ويحكم اتفاق القرض العلاقة بين المقرض والبنك ، بينما تعمل  
أحكام هذه اللائحة على إرشاد القائمين بعمليات تزويد المشروع بالسلع  
والاشتغال ، وذلك في الظروف المقررة بالاتفاق المذكور .

وتحكم حقوق وواجبات المقرض وموردى السلع ومقاولى الاشتغال  
من أجل المشروع وثائق المناقصة ثم العقد الموقعة بين المقرض ومورد  
السلع أو مقاول الاشتغال ، ولا تحكمها هذه اللائحة التى يقتصر مفعولها  
على إرشاد المتولين لتجهيز المشروعات الممولة من البنك الدولى الى  
ما يجب ان ينص عليه من أحكام فى وثائق المناقصة من أجل تجنب المزالق  
التي قد يترفعون فيها فى هذا الحقل الجديد نسبيا من عمليات الاستثمار  
الدولى وما قد يكون له من عواقب وخيمة على أموال البنك الدولى ذاته أو  
الدول المقرضة منه ، وكذلك على أموال المستثمرين الدوليين الذين يحرص  
البنك الدولى على مصالحهم أيضا ، لما لهم من عمالية فى التنمية  
الاقتصادية . أما بالنسبة لاتفاقية القرض فإن يكون لغرض الاطراف  
المبرمة لها الفائدة بأى حق من الحقوق التى تقررها تلك الاتفاقية ،  
أو يكون له أى مطلب فى حصيله القرض أو ادعاء بشأنه .

#### اعتبارات عامة :

١ - ٢ - وتقع مسئولية تنفيذ المشروع ومن ثم الحصول على  
المعقود وتطبيقها فى ظل المشروع على عاتق المقرض . وفى بعض الاحيان  
يتصرف المقرض كوسيط فحصب ، أما المشروع فيتولى تنفيذه هيئة  
أو جهة أخرى غير المقرض كما لو اقترضت الدولة من أجل مشروع  
يعهد بتنفيذه الى شركة من شركات القطاع العام أو كما لو اقترضت  
الدولة لتدعيم بنك من البنوك أو صناعة من الصناعات ( الأهلية ) وفى  
مثل هذه الحالات تشمل الإشارة الى المقرض هذه الهيئات أو الكيانات  
القانونية الأخرى المنفذة للمشروع الذى أبرم القرض من أجله . ولا يتطلب  
البنك الدولى فى بنود اتفاقياته سوى ضمان ان ينفق القرض فى القرض  
الممنوح من أجله ، بمرعاة الاقتصادية والفعالية . أما غير ذلك من  
اعتبارات غير اقتصادية مثل الاعتبارات السياسية بصفة عامة ، فهذه  
لا يعبرها البنك التفتا . وعلى الرغم من انه فى الواقع العملى يتوقف

التي توافقت عليها وإجراءات تجهيز المشروعات بالسلع والخدمات على أن لا تكون  
كل حالة على حدة إلا أن ثمة اعتبارات ثلاثة تحكم متطلبات البنك في هذا  
المقام بمسألة عامة وهي :

( أ ) الحاجة إلى الاقتصاد والفعالية في تنفيذ المشروعات ، بما في ذلك  
تزويده بالسلع والأشغال .

( ب ) اهتمام البنك ، باعتباره منظمة تقوم على تضامن دولي ، بأن يعطى كل  
من تتوفر له الأهلية للتقدم بالمعطيات من الدول النامية والدول  
الآخذة في النمو ( ١ ) ، الفرصة للمنافسة في تزويد المشروع بالسلع  
وتنفيذ الأشغال الممولة من البنك .

( ج ) اهتمام البنك ، كمنظمة من أجل التنمية ، بتشجيع نمو المقاولين  
والصناع المحليين في البلد المقرض .

١ - ٣ - وقد تبين للبنك الدولي في أغلب الحالات أن هذه المتطلبات  
وما تمثله من مصالح يمكن تلبيتها من خلال إجراء مناقصات دولية على  
أساس من المنافسة العامة ، متى أحسن تدبيرها ، مع إيلاء أفضلية  
مناسبة لمنتجات السلع المحليين أو الإقليميين ، وأيضاً كلما كان ذلك ملائماً  
للمقاولين المحليين بمراعاة شروط معينة . ولهذا فإن البنك يتطلب أن  
يكون الحصول على السلع والأشغال من خلال مناقصة تنافسية  
دولية ، مفتوحة للموردين والمقاولين الذين تتوافر فيهم الأهلية لذلك ( ٢ ) .

على أنه من ناحية أخرى ، قد تتوافر حالات لا تكون فيها المنافسة  
التنافسية الدولية هي الوسيلة المثلّية من حيث تحقيق الاقتصاد  
والفعالية . وعندئذٍ تعد اتفاقيات القرض إلى النص على وسيلة أخرى  
لتجهيز المشروعات بالسلع والأشغال .

وقد افتردت لائحة مناقصات البنك الدولي الباب الثاني منها لاحكام  
المناقصات الدولية التنافسية فأوردت الإرشادات العامة التي تتبع عند

( ١ ) على ما سيرد ذكره في البند ( ١ - ٥ ) .

( ٢ ) على ما سيرد ذكره في البند ( ١ - ٥ ) .

تجهيز المشروعات الممولة من جانب البنك عن طريق المناقصة التنافسية الدولية . ثم انتقلت اللائحة في الباب الثالث منها الى استعراض الارشادات العامة التي تتبع بالنسبة لوسائل تجهيز المشروعات بغرض طريق المناقصة التنافسية الدولية ، وذلك في الحالات التي تكون تلك الوسائل الاخرى للمنافسة اكثر ملاءمة لمطلب طلبية احتياجات المشروعات باقتصاد وفعالية . وينص في اتفاقية القرض على ما سوف يقتضى الامر اتباعه من هذه الوسائل لتزويد المشروع بالسلع والاشغال اللازمة له .

### مجال تطبيق اللائحة :

١ - ٤ - يمول البنك بصفة عامة جزءا محسب من تكاليف المشروع، وتطبق الاجراءات المبينة في هذه اللائحة بالنسبة لكل عمليات تزويد المشروع بالسلع والانشاءات الممولة بحصيلة القرض . اما فيما يتعلق بتزويد المشروع بخدمات واشغال غير ممولة من حصيلة القرض ، فان للمقرض ان يتبع اجراءات غير المبينة باللائحة . على انه في هذه الحالة يجب ان يقتنع البنك بان الاجراءات التي سوف تتبع ستحقق التزام المقرض بتنفيذ المشروع على نحو لائق وفعال ، وان السلع والانشاءات التي يجرى تجهيز المشروع بها هي :

( أ ) من صنف كافي الجودة . ولا تتنافر مع انسجام المشروع ككل ، بحيث تحقق مع ما جهز من اجزاء العقد بحصيلة القرض توازنا مقبولا .

( ب ) يتم تسليمها او انجازها في المواعيد المقررة .

( ج ) محددة السعر بحيث لا تؤثر على قدرات المشروع الاقتصادية والمالية تأثيرا سيئا معوقا له عن تحقيق القرض منه .

### الاهمية :

١ - ٥ - حصيلة قروض البنك تؤدي محسب لتكلفة السلع والخدمات المقدمة من متنافسين من بلاد اعضاء في البنك او من سويسرا ، ومنتجة في تلك البلاد او موروثة منها . ولاغراض هذه اللائحة يقبل



الموزعون والمحالون من « تايوان » الصين للتفويض علي توريد السلع وتنفيذ الاشغال الممولة من البنك .

وتطبيقا لهذه السياسة فان المترادين من بلاد أخرى ، وكفلك السلع والخدمات المقدمة من بلاد أخرى ، لا يجوز قبولهم أو قبولها في مزايدات من أجل عقود سوف تحول كليا أو جزئيا من قروض البنك .

١ - ٦ - لا يمول البنك نقل البضائع اذا كانت هذه الخدمة مؤداة من جانب منشآت منتبئة الى مصادر غير جائز اشتراكها في المناقصات التي يمولها البنك ، او بعبارة موجزة منتبئة الى مصادر غير مؤهلة ، الا اذا :

( أ ) كانت جنسية السفينة غير ذات أهمية ، نتيجة تحولها في ملكية اتحادات للنقل البحري تلك أغلبية اسهمها شركت نقل بحرى منتبئة الى مصادر مؤهلة .

( ب ) او تعذر توافر وسائل أخرى للنقل .

( ج ) او كان استخدام وسيلة النقل التي يتوافر لها الائتماء الى مصادر مؤهلة من شأنه ان يسبب ارتفاعا شديدا في المصاريف او تاخيرا بالغاً (١) .

كما ان الخدمات التأمينية ليس مسموحا بتحويلها من حصيلة قرض البنك الا اذا كانت هذه الخدمات مقدمة من مؤمنين مؤهلين ، اى ينتون الى مصادر جائز اسهامها في مشروعات يمولها البنك .

١ - ٧ - لا يسمح البنك ، بالنسبة لاي عقد يمول منه ، ان يأبى المقترض على منشأة ، التقدم ببيان الخبرة المصبق (٢) ، اذا كان التقدم بذلك البيان كاجراء من اجراءات المناقصة الدولية التنافسية ، متى كان

---

(١) راجع ايضا ما سيرد في البندين ( ٢ - ٣٦ ) و ( ٢ - ٣٧ ) .

(٢) انظر ما سيرد من ايضاح بشأن هذا البيان فيها بعد .

حملك الإبقاء لا يجب لا تتعلق بملاحية المنشأة في توريد السلع وتنفيذ الأعمال موضوع العقد .

كما لا يسمح البنك أيضا لمقترض أن يستبعد أحد المتقدمين للمناقصة بسبب من هذا القبول .

ولكن يستثنى من ذلك جواز استبعاد منشآت أو السماح بعدم التعامل معها أو في بضائع تنتمي الى دولة تحظر الدولة المقترضة بحسب قوانينها أو لوائحها الرسمية اقامة علاقات تجارية معها ، ما دام يقتنع البنك ان مثل هذا الحظر لا يؤثر على المنافسة الفعالة من أجل الحصول على السلع أو الانشاءات المطلوبة .

#### العقد المسبق ، والتمويل بائع رجعي :

١ - ٨ - في بعض الاحيان ، التي يكون المقترض قد أبرم عقدا في تاريخ سابق على توقيع اتفاقية القرض مع البنك ، قد يضحى العقد مقبولا من جانب البنك من أجل مزيد من السرعة والفعالية في تنفيذ المشروع . على انه يجب اعتد بالنسبة لهذا العقد أن تكون اجراءات تجهيز المشروع بما يلزمه من سلع وانشاءات بما في ذلك « الاعلان » متشبية مع احكام اللائحة وارشاداتها العامة كي يمكن اعتبار العقد المسبق صالحا للتمويل من جانب البنك ، واعمال اجراءات المراجعة العادية من قبله في هذا الشأن .

وفي حالة العقد المسبق ، فان المقترض يبرم ذلك العقد على مسؤوليته الخاصة ، وای اقدام من قبل البنك على مراجعة ما تم ، ومطالبة المقترض باستيفاء اجراءات أو مستندات ، وابداء مقترحات لمنح القرض ، لا يلزم البنك بالموافقة على منح القرض للمشروع المطروح .

ويطلق على اى اداء من جانب البنك لمبالغ سداد لموضوعات اتخذت من قبل المقترض بموجب العقد المسبق ، اى الذى أبرم في تاريخ سابق على توقيع القرض - يطلق على ذلك الاداء « التمويل الرجعي » أو

« التمويل بأثر رجعى » ، ومثل هذا التمويل غير مسموح به ، إلا فى الحدود التى سنوف تبينها اتفاقية القرض .

### المشروعات المشتركة :

١ - ٩ - المتجون والمقاولون فى بلد المقرض يشجعون على المشاركة فى اجراءات تجهيز المشروعات ، ذلك ان البنك يسعى ، من خلال اجراءات تجهيز المشروعات الى تشجيع تنمية الصناعة المحلية . ويمكن للمنتجين والموردين فى البلد المقرض ان يشتركوا فى المناقصة استقلا او كمشاركين لمنتجين او مقاولين اجانب ، اى من بلاد اخرى .

ولكن البنك لا يسمح ببناتصلت تكون فيها مثل هذه المشاركة وجوبية ، ولا يما شابه ذلك من صور المشاركة المفروضة بين المنشآت المحلية والاجنبية .

### مراجعة البنك :

١ - ١٠ - يراجع البنك المناقصات التى يطرحها المقرض من حيث الاجراءات والمستندات وتقييم العطاءات وارساء المزايد ، للتأكد من ان الشروط السليمة للمناقصات قد اتبعت . والاجراءات التى يتبناها البنك لتحقيق هذه المراجعة بيينة فى الملحق رقم ( ١ ) وسنمعرضها فيها بعد .

وتحدد اتفاقية القرض الى اى مدى تتبع اجراءات المراجعة هذه بالنسبة لختلف اصناف السلع والاشغال المبولة بحصيلة القرض .

### التجهيز الخلفى

١ - ١١ - لا يمول البنك نفقات السلع والاشغال التى لم تتبع فى الحصول عليها الاجراءات المتفق عليها .

وتقوم سلسلة البنك على الفاء ذلك الجزء من القرض الذى مؤلت به السلع والأعمال التى تم الحصول عليها بغير الإجراءات السليمة للمناقصة . كما يجوز للبنك ، بالإضافة الى ما تقدم ان يشترط بموجب اتفاقية القرض اتخاذ إجراءات أخرى لتدارك ما قد يقع من مخالفات ، وذلك بأن يفرض أى جزاءات أخرى يقوم بتطبيقها فى حالة المخالفة .



ويبين من ذلك أنه على الرغم من أن البنك الدولى قد وصف أحكام لائحة مناقضاته بأنها « إرشادات عامة » إلا أن هذه فى حقيقة الأمر ليست فى مجموعها مجرد إرشادات توجيهية اختيارية للمقترض أن يتبناها أو لا يتبناها عند تجهيز مشروعاته التى يقتضى من البنك لأجل تمويلها والصرف عليها ، بل هى أحكام تقرر لها الزام معين يتمثل فى الجزاءات التى يجد المقترض أنه تعرض لها ووقعت عليه عند أخالته بها ، وعلى الأخص ذلك الأثر المتمثل فى عدم تمويل البنك أى نفقات تصرف على سلع وأنشاءات لم تتبع بشانها الإجراءات التى يبينها البنك فى لائحته بقدر لا بأس به من تفصيل ، والتى يجب أن تجد صداها فى اتفاقية القرض حتى تكون ملزمة للمقترض ، فالزامها هنا لا يأتى إلا من إيرادها فى الاتفاقية المانحة للقرض التى يوقع عليها البنك والدولة المقترضة ، وتأخذ صفتها الملزمة من أساسى تعاقدى قائم على تلاقى إرادتين على الأمل . فمن تريد من الدول أن تحصل على القرض الذى تحتاج اليه من البنك الدولى يجب أن تقبل النص فى الاتفاقية على اتباع أحكام اللائحة فيما يستتخذه من إجراءات لتجيز المشروع بالسلع والأشغال والأعمال المرتبطة بها ككفل وتأمين وضمان وغير ذلك . ومن سلسلة البنك الفاء أى جزء من القرض استخدم بالمخالفة لإرشاداته العامة فى تمويل تجهيز المشروع بالسلع أو الأشغال العامة ، ومن ثم يعود على الدولة المقترضة بهذه المبالغ لردّها اليه من ماله الخاص ، كما أن للبنك فى سبيل ضمان حصن يتفق لإرشاداته العامة ، أى لائحة مناقضته ، والزام الأطراف المعنية بها أن يلتزموا بالقرض أى إجراءات أو اتخاذ أى إجراءات تحفظية تحددها اتفاقية القرض .

# الفصل الثاني

## الأحكام العامة للمنافسة الدولية التنافسية

فلما أن لائحة منقصات البنك الدولي قد تضمنت ، بعد الأحكام العامة التي عرضتها في المقدمة ، طائفتين من الأحكام . وفي هذا الفصل نعرض الطائفة الأولى من هذه الأحكام ، وهي الخاصة بالمنافسة الدولية التنافسية .

تمهيد :

٢ - ١ - إن إجراءات المنافسة الدولية التنافسية ، أو المنافسة على أساس من المنافسة العامة ، على ما هو متبع في لائحة البنك الدولي تستهدف أن تتيح لكل المنافسين أو المزايدن المقبولين أو المؤهلين للتقدم بعطاءاتهم لتجهيز المشروعات الممولة من البنك الدولي (١) العلم بمطالبات المقترض من عمليات تجهيز مشروعاته الممولة من البنك الدولي كما تتيح لهم فرصا متكافئة لتقديم عطاءاتهم بخصوص تجهيز تلك المشروعات بالسلع والأشغال اللازمة .

### المنافسة المحبوزة :

٢ - ٢ - عندما تكون المنافسة الدولية التنافسية الدولية هي الوسيلة المناسبة لتجهيز المشروع بسلع أو أشغال معينة ، لكن المقترض يريد أن يحتجز أداء جزء من هذا التجهيز للموردين أو المقاولين المحليين ،

(١) على ما تقدم بيانه في البند ( ١ ) من الفصل ١ .

فإن البنك يجوز له أن يقبل مثل هذا التجهيز المحتجز ، وذلك على شريطة :

( ١ ) ألا يكون هذا التجهيز المحتجز اهلا لتمويله بقرض من البنك ، ومن

ثم لا يكون ممولا مجلا بقرض من هذا القبيل ،

( ب ) ألا يؤثر هذا التجهيز بشكل فعال على الإيفاء المرضى بمتطلبات المشروع من ناحية التكاليف أو الجودة أو السير الزمني للتنفيذ . بأن يعوق منه أو يبطئ فيه .

#### نمط وحجم العقود :

٢ - ٣ - يجب أن تحدد وثائق المناقصة بوضوح نمط العقد الذي سيبرم ، والأحكام المقترحة إدراجها في ذلك العقد .

وأكثر أنماط العقود شيوعا في هذا المقام ينص على أن يكون السداد على أساس مبلغ أجمالي ، أو على أساس سعر الوحدة ، أو على أساس التكلفة مضافا إليها الاتعاب ، أو على أساس الجمع بين واحد

أو أكثر مما تقدم من صور أداء الثمن .

ولا تعتبر العقود على أساس التكلفة المدفوعة ، أي العقود التي يضمن فيها صاحب المشروع للمجهز استرداده ما تكبده من تكاليف مقبولة من البنك ، إلا في ظروف استثنائية مثل أن يكون العقد محاطا بمخاطر كبيرة ، أو حينها لا يمكن تجديد التكاليف بمقايير دقيقة كافية .

على أن مثل هذه العقود يجب أن تتضمن إضافة حوافز مناسبة للتشجيع على الحد من التكاليف .

٢ - ٤ - يتوقف حجم العقد في كل حالة على ضخامة المشروع وطبيعته وموقعه .

وبالنسبة للمشروعات التي تحتاج الى نوعيات متعددة من الاعمال والسلع ، تبرم عادة عقود منفصلة ، بعضها لاداء الاشغال وآخري لتوريد المهمات ، أو قد تبرم عقود موحدة للتوريد والتكريب معا .

٢ - ٥ - وبالنسبة لمشروع يحتاج الى اشغال مدنية او معدات متباعدة ، ولكن يمكن الفصل بينها ، يجوز ان يدعى المتراحيون للمناقصة تحت خيارات مختلفة بتقديم عطاءات بعقود وعقود بخيلة ، هنا لابد يجذب اهتمام الشركات الكبيرة والصغيرة على حد سواء . وفي هذه الحالة يجب ان يسمح للمقاولين والصناع الموردين ان يقدموا عطاءاتهم من اجل عقود مفردة تغطي مجرد شرائح من المشروع ، أو من اجل مجموعة من العقود المثيلة تغطي رزمة من عمليات المشروع حسب ما يخطر بباله متفقا مع مصالحهم وامكاناتهم .

ويجب ان تمتع نما مظاريف العطاءات جنيها ، الرزم منها والمفروقة ، أى عطاءات الشرائح وعطاءات الجيلة ، وتقييم كلها في وقت واحد ، وذلك بغية تحفيز المطاء أو مجموعة العطاءات التي تقدم افضل التكاليف للمقترض (١) .

٢ - ٦ - وفي بعض الحالات المعينة ، كحالة ما تكون فيه عمليات خاصة ، أو شديدة التداخل ، قد يقبل البنك اسناد العملية بمرتها إلى مقاول واحد . وقد درج العرف على تسمية هذه العملية « عملية تسليم مفتاح » وعندئذ يتولى ذلك المقاول الذي سوف يلتزم بالتنفيذ الشامل وبوجوب عقد واحد ، اعداد التصميم والقيام بالاعمال الهندسية ، وتوريد

---

(١) انظر ما سيلبي في بندي (٢ - ٤٩) و (٢ - ٥٤) بالنسبة لاجراءات تقييم العطاءات .

المهمات والاجهزة وتركيبها ، وفي النهاية اقامة المشيد المعمارى او الصناعى او الهندسى المتعاقد عليه كاملا .

او بدلا من ذلك قد يتولى المقترض مسئولية التصميم والاعمال الهندسية ، ويدعو الزايدون المناقصة عن عقد يحملهم فحسب مسئولية توريد وتركيب ما يلزم للمشروع من معدات واجهزة .

٢ - ٧ - ان اعداد التصميمات التفصيلية والاشتراطات الهندسية للبضائع والاشغال التى سيتم تجهيز المشروع بها ، بها فى ذلك اعداد المواصفات الفنية وسائر وثائق المناقصة ، يجب ان يسبق الدعوة الى المناقصة من اجل ابرام العقود .

على أنه فى حالة « عقود تسليم المفتاح » اى عقود التنفيذ الشامل ، وفى حالة عقود الانشاءات الصناعية الضخمة التى تتصف بمراحل تنفيذية واسعة ومتشابهة ، قد يكون من غير المرغوب فيه او من غير العملى اعداد مواصفات فنية كاملة مقدما . وسوف يكون ضروريا فى مثل هذه الحالة اللجوء الى اجراء المناقصة على مرحلتين ، المرحلة الاولى تتضمن دعوة ، بغير طلب تحديد اسعار ، للتقدم بمقترحات فنية تقبل الاستيضاح ، واخلال التعديلات المناسبة . ثم تعقب هذه المرحلة مرحلة ثانية تقوم فيها العطاءات بالاسعار (١) .

### الافطار والاعلان :

٢ - ٨ - يعتبر من الامور الحيوية بالنسبة للمناقصة التنافسية الاخطار فى الوقت المناسب عن الفرص المتاحة للتقدم بالعطاءات .

وبالنسبة للمشروعات التى تحتاج الى تجهيزها بالسلع او الاعمال الفنية على اساس المناقصة الدولية التنافسية ، فان المقترض يطلب بان

(١) وهذه الطريقة تعرف باسم « عطاء المظرومين » .



يعدّ ويقدم الى البنك اخطارا عليها بالتجهيز ، وذلك في أسرع وقت ممكن وعلى كل الأحوال في موعد غايته ستون يوما سابقة على تاريخ فتح باب حصول الكافة على مستندات المناقصة المتعلقة بتلك البضائع أو الأعمال حسب الأحوال .

وسوف يدبر البنك أمر نشر هذا الاخطار في مطبوع من مطبوعات الأمم المتحدة بعنوان « نشرة الأمم المتحدة للتنمية ، الطبعة التجارية » .

ويجب أن يتضمن الاخطار معلومات تتعلق بالآتي :

( أ ) متلقى القروض الممنوح ( أو المنتظر تلقيه ) .

( ب ) مقدار القرض ، والغرض منه .

( ج ) وصف البضائع والأعمال المطلوب امداد المشروع بها عن طريق المناقصة الدولية التنافسية .

( د ) الموعد المقرر للتقدم الى المناقصة أو التقدم ببيان الخبرة المسبق

( هـ ) تعيين الجهاز التابع للجهة المقترضة ، الذي يتولى مسؤولية

تجهيز المشروع الممول ومن ثم اجراء المناقصة . وهذا الجهاز

قد يكون على سبيل المثال وزارة أو هيئة عامة أو وحدة من

وحدات الإدارة المحلية أو شركة عامة على حسب الأحوال .

ويظل المقرض مطالبا في هذا المقام بتجديد الاخطار سنويا وتقديم

ما استحدث من المعلومات اللازمة ، مادام لازال ثمة بضائع أو أعمال لازمة لتجهيز المشروع على أسس المناقصة التنافسية الدولية .

٢ — ٩ — كما يجب أن يبلغ المجتمع الدولي في الوقت المناسب أيضا

بالمقرض التي سوف تتاح للمناقصة فيها تبعا لنوعيات العقود ، ولأجل هذا الغرض :

( أ ) يتم الاعلان عن الدعوة الى تقديم ببيان الخبرة المسبق ،  
او عن الدعوة الى المناقصة العامة في واحدة على الاقل من  
الصحف السيرة في بلد المقترض .

( ب ) يتم الاعلان عن ذلك ايضا في الجريدة الرسمية لهذا البلد ان  
وجدت مثل هذه الجريدة .

( ج ) تسلم نسخ من هذه الدعوات او الاعلانات الى الممثلين المحليين  
للدول المؤهلة كالمحققين التجاريين والقناصل لتلك الدول ( ١ )  
التي تعد موزعة فعالة للسلع والانشاءات والاعمال المطلوبة .

( د ) كما تسلم نسخ من تلك الدعوات والاعلانات الى اولئك الذين  
أفصحوا عن اهتمامهم بتجهيز المشروع نتيجة للاخطار  
العام عنه .

( هـ ) كما انه لامر يشجع عليه المقترض ان يتولى اجراءات النشر  
عن المناقصة في الطبعة التجارية لنشرة الامم المتحدة  
للتنمية .

١ ا و بالنسبة للعقود الضخمة ، او المتخصصة ، او ذات الاهمية  
قد يطلب البنك من المقترض ان يتولى الاعلان للتقدم ببيان  
الخبرة المسبق او الاعلان عن المناقصة في بعض المجلات او  
الصحف الفنية او المتخصصة المعروفة ، او في النشرات  
التجارية او الصناعية ذات التداول الدولي الواسع .

وفي كل الاحوال ، يجدر ان يتم ابلاغ المجتمع الدولي بمقتضى عدم في  
وقت كاف لتمكين الراغبين في المناقصة ، والمنتظر اشتراكهم فيها ،  
من الحصول على المستندات والأوراق الخاصة بالمناقصة واعداد  
عطاءاتهم والتقدم بها ( ٢ ) .

( ١ ) راجع البنود ( ١ - ٥ ) و ( ١ - ٦ ) و ( ١ - ٧ ) .

( ٢ ) راجع ما سيلي في البند ( ٢ - ٤٤ ) .

### بيان الخبرة المسبق للمتزايدين :

٢ - ١٠ - ان طلب المقترض من المتزايدين ومقتضى المعطيات المستقبلين التقدم ببيان الخبرة المسبق امر ينصح به بالنسبة للأشخاص الضخمة او المتشعبة . كما ينصح به على سبيل الاستثناء ايضا وفي بعض الاحيان بالنسبة لتوريد المهات المصنعة حسب طلب العميل ، وبالنسبة للخدمات التخصصية ، وذلك من اجل التأكد مقدما وقبل الشروع في المناقصة ان الدعوة الى التقدم بالمعطيات ستوجه فحسب الى اولئك القادرين على الاداء .

وتتولى اتفاقية القرض مع البنك تحديد ما اذا كان بيان الخبرة المسبق مطلباً بالنسبة للعقود الموقوفة .

وقد يكون بيان الصلاحية المسبق مفيداً أيضاً لتحديد مدى ملائمة تفصيل مقال على الحالات التي يجوز فيها ذلك (١) .

ويجدر ان يعتد بتقدير الخبرة المسبق اعتماداً تاماً على مقدرة المنتظر تزايدهم على اداء العقد المزمع ابرامه .

ويؤخذ في الاعتبار في هذا المقام على الاخص :

( ا ) الخبرة ، وسابقة تنفيذ عقود مماثلة .

( ب ) الامكانيات المتاحة للتنفيذ من حيث :

— فريق العاملين الذين سيتمكن تكريس جهودهم للمشروع .

— الاجهزة والالات والمعدات التي سيتمكن تخصيصها لتمام الاعمال .

— المركز المالي ، خشية توقف من يسند اليه المشروع عن المضى به الى نهاية المطاف .

---

(١) انظر ما سيرد بيانه في البند ( ٦ - ٢٤ ) .

ويجب أن يتم الاعلان عن الدعوة الى التقدم ببيان الخبرة المسبق والاطلاع عنه للاشتراك في المناقصة على العقود المحددة ، وفقا للنصوص المبين فيها تقدم للبندين ٢ - ٨ و ٢ - ٩ .

ويجب ان يرسل الى جميع الذين يريدون ان يوضعوا موضع الاعتبار بصدد التقدم ببيان الخبرة المسبق :

( أ ) تصور لما هو مطلوب تنفيذه بالمقد من اهداف .

( ب ) ايضاح واف بماهية الخبرة المطلوبة لتحقيق ذلك .

وبمجرد ان تستوفى اجراءات تقدير الخبرة المسبق ، تصبح وثائق المناقصة الى اولئك الذين تقررت كتابتهم ، ويجب ان يسمح لكل المتقدمين الذين استوفوا المعايير المحددة بالاشتراك في المناقصة ، وتقديم عطاءاتهم تهيئدا لابرام العقد .

## الفصل الثالث

### وثائق المناقصة الدولية التنافسية

٢ - ١١ - عندما تنوى جهة معينة اجراء مناقصة فانها يجب ان تعد الوثائق او المستندات المتعلقة بهذه المناقصة . ولدى البنك الدولي نماذج لهذه المستندات والوثائق سواء تعلق الامر بمناقصة لتوريد سلع او بمناقصة لتنفيذ اشغال . وتفى هذه الوثائق النموذجية بالشروط التى تتطلبها اللائحة . ويمكن للمقترض الاسترشاد بها .

ويجب ان تتضمن وثائق كل مناقصة البيانات التى تسمح للراغب فى التقدم بعطاءه ان يعد عطاءه على ضوءها وهو على بينة من امره ، سواء بشأن البضائع او بشأن الاشغال التى سيكون مطلوب منه توريدها او تنفيذها .

وبصفة عامة فان وثائق المناقصة يجب ان تتضمن :

— الدعوة الى المزايدة اى تقديم العطاءات .

— تعليمات او ارشادات لمقدمى العطاءات .

— نموذج العطاء .

— نموذج العقد بعد رسو العطاء .

— الشروط العامة والخاصة للمقعد .

— الموصفات الفنية .

— قوائم بالبضائع أو كراسات بجيج الأعمال والرسومات .

— كافة ما يلزم من ملاحق ، مثل النماذج الخاصة بشتى الضمانات

والتأمينات المطلوبة .

— بيان بالرسم المقرر للحصول على وثائق المناقصة .

هذا ، ومن الطبيعي ان تختلف تفاصيل هذه المستندات والعناصر التي تتألف منها ، تبعاً لطبيعة وحجم كل عملية مناقصة أو عقد ، ولكن القدر المتيقن في هذه الوثائق ان تتضمن ما يوضح لكل راغب في الاسهام في المناقصة ما الذي يجب ان يحتويه عطاؤه من بيانات بشأن البضائع أو الاشغال التي سيقوم بتجهيز المشروع بها .

وقد يرى البنك ضرورة عرض مستندات المناقصة عليه بعد اعداده لاجتماعها قبل توزيعها على الراغبين في التقدم الى الزائدة . وعندئذ تقوى اتصافية القرض تحديد ذلك ، وبين ما يلزم عرضه كله في بعضه من هذه المستندات عليه .

ويجوز للجهة المعنية بأجراء المناقصة ان تحصل من الراغب في الزائدة رسماً لقاء حصوله على المستندات التي تمكنه من الاشتراك في المناقصة . على أنه في حالة المطالبة ببطل هذا الرسم يجب عدم المفالة فيه ، حتى لا يدفع ذلك الى عزوف بعض المتنافسين الصالحين للقيام بتوريد البضائع أو الاشغال المطلوبة . وسوف يكون هذا الرسم معقولاً متى جاء متفقاً مع التكاليف الفعلية لأعداد تلك الوثائق .

وفيما يلي مزيد من الايضاح لتفاصيل مستندات المناقصة .

الاشارة الى البنك :

٢ — ١٢ — قد ترغب الجهة المعنية بأجراء المناقصة ان تشير في

مستندات المناقصة الى البنك ، وعندئذ يجب ان تستخدم الصيغة التالية :

« ان ( ... اسم المقترض ... ) حصل ( او طلب الحصول ) على قرض من البنك الدولي للانشاء والتعمير بعملات مختلفة يساوى ( ... ) دولارا امريكيا لمواجهة تكاليف ( اسم المشروع ) ويعتزم استعمال جزء من حصيله هذا القرض في اداء المدفوعات المعتدة تبعا للعقد ( او العقود ) التى من اجلها صدرت هذه الدعوة للمناقصة . ولن يتم الدفع من جانب البنك الدولي للانشاء والتعمير الا بناء على طلب ( اسم المقترض ) وموافقة البنك وذلك وفقا لشروط اتفاق القرض واحكامه . ولن يكون لاحد سوى ( اسم المقترض ) اى حق مستبد من اتفاق القرض او المطالبة من حصيله القرض باى شئ » .

#### صلاحية العطاء :

٢ - ١٣ - يتعين ان يلتزم مقدمو العطاءات فى المناقصة الدولية التنافسية بالابقاء على عطاءاتهم سارية المفعول طوال المدة التى تحدد فى الدعوة الى المناقصة . ويجب ان تعنى وثائق المناقصة بتحديد المدة التى يظل طوالها العطاء ساريا وملزما لمقدمه بعدم سحبه خلالها والا تعرض لمصادرة التأمين المقدم منه مع العطاء إذا سحب العطاء قبل انتهاء تلك المدة المحددة . وبعد هذا من قبل الجزاءات الاتفاقية التى توقع عند الاخلال بشرط متفق عليه .

ويتعين ان تكون هذه المدة كافية لتكفين المقترض من اتمام دراسة العطاءات المقدمة ، واجراء المقارنات بينها ، وربما ايضا مراجعة البنك فى شأن التوصية بالارساء ، وذلك فى الحالات التى تكون هذه المراجعة لازمة بمقتضى اتفاقية القرض .

وبصفة عامة فان مدة صلاحية العطاء ، ولئن كان يجدر الا تطول اكثر من اللازم ، الا انها يجب ان تكون بالقدر الكافى ولا تزيد عن هذا

التقدير الكافي ليجرى خلالها المقرض تقييم العطاءات المطروحة ، ويحصل على جميع الموافقات الضرورية حتى يمكن منح العقد خلال هذه الفترة .

### تأمين العطاء :

٢ - ١٤ - ويجوز للمقرض أى الجهة الداعية الى المناقصة ان تطلب من المتقدمين التقدم « بتأمين عطاء » وهو ما يمكن ان نسميه ايضا لطبيعة هذا التأمين « بالتأمين المؤقت » وذلك فى الشكل وبالمبلغ المحدد فى وثائق المناقصة بحيث يوفر هذا التأمين للمقرض حماية معقولة ضد عبول صاحب العطاء عن عطلته قبل المدة المحددة للبت فى العطاءات ، ولكن يجدر عدم المخالاة فى مبلغ التأمين المطلوب الى الحد الذى يؤدى الى انصراف الراغبين فى المناقصة وعزوفهم عن التقدم بعطاءاتهم .

كما يجب ان يظل التأمين سارى المفعول لمدة ثلاثين يوما عقب فترة سريان العطاءات ، وذلك كى يتاح للمقرض الردح الكافى والمعقول من الوقت لبحث العطاءات والبت فيها .

على ان كلا من المتزايدين الذين لم يوفقوا فى عطاءاتهم يجب ان يرد اليه التأمين الذى ارفقه بعطائه ، وذلك فور التقرير بعدم التعاقد معه لعدم رسو المناقصة عليه ، وايضا بدون حاجة الى طلب يقدم منه لهذا الغرض .

### شروط العقد ووضوح وثائق المناقصة :

٢ - ١٥ و ١٦ - يجب ان تحدد وثائق المناقصة حقوق والتزامات المقرض من ناحية والمقاول او المورد من ناحية اخرى ، وعلى الاخص يجب ان تتضمن وثائق المناقصة النص بكل دقة على ما ياتى :

( ١ ) الاستيفاء المطلوب انجازها ، ونظاتها وموقعها ، وكذلك مهام



وسلطة المهندس أو المهندس المعماري اذا ما قرر المقترض استخدامه للإشراف على العقد وإدارة تنفيذه .

ب — البضائع المطلوب توريدها ، ويمكن تسليمها أو تركيبها .

ج — حقوق والتزامات المقترض من ناحية ، والمقاول أو المورد من ناحية أخرى .

د — الجدول الزمني لتنفيذ الأشغال أو تسليم البضاعة .

هـ — شهادة الضمان .

و — مستلزمات الصيانة .

ي — وكذلك أية شروط أخرى مرتبطة بالأشغال أو البضائع .  
فبالإضافة الى شروط التعاقد العامة ، يجب أن يتضمن العقد ما قد يحتاجه من شروط خاصة تتلاءم مع طبيعة المشروع الجاري تجهيزه وتكون من متطلباته .

وبصفة عامة ، يجب أن تحرر وثائق المناقصة بالوضوح الذي يقتضيه السماح بممارسة المناقصات الدولية التنافسية وتشجيعها .

كما يجب أن تتولى وثائق المناقصة أيضا بيان أي عامل من العوامل التي يقدر الداعي الى المناقصة أن يضعها موضع الاعتبار الى جانب عامل السعر في تقييم العطاءات وكيفية استخدام هذه العوامل في المعايير على نحو مختلف عن اتباع معيار السعر للحكم على صلاحية العطاءات .

وفي حالة السماح بالتقدم بعطاءات على أسس بدائل من التقييمات والخلفيات وجداول الاتجار وشروط الدفع أو ما شابه ذلك ، فيتمين النص صراحة على اشتراط قبول ذلك ، والسبل التي تمكن من استخدامها في التقييم .

وكما استجبت معلومات أو إيضاحات إضافية أو تصويبات لاختفاء أو تعديل لوثائق العطاء ، فإن كل من سبق أن تسلم وثائق المناقصة يجب أن يبلغ يترك الإيضاحات أو الإضافات أو التصويبات ، وذلك كله في وقت كاف قبل التاريخ المحدد لتقديم العطاءات حتى يتمكن الجميع على قدم المساواة من أن يتدبروا أمورهم ، ويتخذوا الإجراءات التي تلائمهم بخصوص ما سوف يقدمونه من عطاءات .

وبعبارة موجزة ، فإن وثائق المناقصة ينبغي أن تصاغ بحيث تشجع على التنافس في المناقصات الدولية ، وعلى أن يجري التنافس على النحو الذي يجعله محققا للغرض منه على أكمل وجه .

### المسلم :

٢ - ١٧ — كما يجب كي تحقق وثائق المناقصة الأغراض المستهدفة منها ، أن تتضمن كلما كان ذلك مناسبا ، الإشارة إلى الاختبارات والمعايير والسبل التي سوف تتبع من جانب المقترض للحكم على مدى مطابقة المعدات الموردة أو الإيفال المؤداة للمواصفات المطلوبة .

وكذلك الرسومات الهندسية يجب أن تكون مطابقة لنص المواصفات الفنية المستزمة .

وفي حالة النص على وجوب توافر معايير خاصة بالنسبة للمعدات أو المواد أو الصنعة ، توجية كانت أو غير ذلك ، وجب على مستبذات المناقصة أن تبص أيضا على أن المعدات أو المواد أو الصنعة تكون مقبولة متى توافرت لها معايير تتضمن مستوى من الصلاحية لا تقل أن لم تعمل عن مستوى الصلاحية الذي تتطلبه تلك المعايير الخاصة المشترطة .

### استعمال الأسماء التجارية :

٢ — ١٨ — كما يجب أن تقوم المواصفات الفنية للبضائع والمعدات على أساس من الخصائص المتعلقة بها أو متطلبات الأداء ذات العلاقة بالأغراض الفنية التي يدعو المقترض للتنافس من أجلها أو على أساس كليهما معا . ويجدر تحاشي الإشارة إلى الأسماء التجارية أو أرقام الفهارس أو الكتلوجات أو ما شابه ذلك من توصيفات للبضائع والمعدات . وإذا لزم الأمر ، وكان من الضروري ذكر اسم تجارى أو رقم بكتالوج أو فهرس خاص بمنتج معين استكمالاً لتحديد مواصفاته ، تعيين بعد أى إشارة من هذا القبيل إضافة عبارة « أو ما يعادل ذلك » .

وبصفة عامة ، فإن المواصفات التي تشترط لبضاعة معينة يجب أن تصاغ بحيث تسمح بقبول العروض عن بضائع مشابهة في الخصائص ، وتوفر أداء وجودة مساويين على الأقل للمعايير الموصوفة .

### القيود على السحب :

٢ — ١٩ — سنرى فيما بعد إجراءات الصرف من حصيلة قروض البنك (١) على أنه من القيود التي ترد على السحب من حصيلة قروض البنك أن يؤدي المسحوب من هذه الحصيلة فخصب لتمويل البضائع والأشغال التي توفرها أو تقوم بها « مصادر مؤهلة » وهذه المصادر المؤهلة سبق أن أوضحناها طبقاً للائحة البنك (٢) . ولهذا فقد اشترط البنك أن تتوافر لديه المعلومات عن « بلد المصدر » للبضائع والأشغال التي يقوم البنك بتمويلها . ومن ثم يجب أن تستلزم وثائق المناقصة من المورد أو المقاول أن يوفر البيانات اللازمة لهذا الغرض .

---

١ — راجع البندين (٢ — ٢٩) و (٢ — ٣٠) .

٢ — راجع البند (١ — ٥) .

### الاحكام خاصة بالعملة :

٢٠ - ٢ - تبين وثائق المناقصة العملة أو العملات التي يحدد بها مقدمو العطاءات أسعارهم ، وتبين أيضا إجراءات تحويل الاسعار المحددة بعملات مختلفة الى عملة واحدة لغرض مقارنة العطاءات المقدمة على أساس معيار نقدي واحد . كما تبين وثائق المناقصة العملة أو العملات التي سيتم بموجبها سداد ثمن العقد .

وقد تضمنت لائحة مناقصات البنك الدولي في هذا المقام عددا من الاحكام (١) تهدف الى : —

١ — ضمان عدم تحمل مقدمي العطاءات لاي مخاطر تحويل بالنسبة للعملة العطاء وعملة السداد .

ب — إتاحة الاختيار للمتنافسين المنتهين الى دول ذات عملات ضعيفة باستخدام عملة أكثر قوة .

ج — تمكين المقترض من اختيار أقل العطاءات المطابقة لمواصفاته سعرا ، وذلك من تاريخ القرار الذي اتخذته بارساء العقد .

كما يكفل كل ذلك للمتنافسين التقدم بأفضل أسعارهم ، ودعم الأساس السعري لعطاءاتهم ، مع ضمان العدالة في الوقت ذاته لجميعهم .

ويمكن ايجاز هذه الاحكام فيما يلي : —

### أولا : عملة العطاء :

تضمنت المواد ( ٢ - ١٢ ) و ( ٢ - ٢٢ ) و ( ٢ - ٢٣ ) الاحكام الخاصة بعملية العطاء ويمكن بيانها في الآتي :

---

١ — في البنود من ( ٢ - ٢١ ) الى ( ٢ - ٢٦ ) .

٢ — ٢١ — بصفة عامة :

١ — تنص وثائق المناقصة على أن يكون للمتناقض الخيار بين أن يضع سعر عطائه بعملة بلده أو بعملة شائعة الاستعمال في التجارة الدولية .  
وتحدد وثائق المناقصة التي يضعها المقترض هذه العملة الدولية .

ب — على المتناقص الذي يتوقع أن يتحمل مصروفاته بأكثر من عملة واحدة ، ويرغب أن يتم الدفع له وفقا لذلك ، أن يذكر في عطائه القدر الخاص بكل عملة على حدة .

ج — على أنه يجوز للمتناقص بدلا من ذلك أن يضع سعر العطاء الاجمالي بعملة واحدة ، مع تحديد المدفوعات بعملات أخرى كنسبة مئوية من هذا السعر وتحديد أسعار الصرف المستخدمة في احتسابها .

٢ — ٢٢ — التوريد :

د — بالنسبة لمناقصات توريد أو تركيب المعدات أو كليهما معا يجوز أن تشترط وثائق المناقصة على المتناقصين تحديد الجزء الذي يمثل التكاليف المحيطة من سعر العطاء بعملة المقترض أى بالعملة المحلية .

٢ — ٢٣ — الأشغال العامة :

هـ — بالنسبة لمناقصات الأشغال يجوز أن تشترط وثائق المناقصة أن يضع كل من المتناقصين اجمالى سعر العطاء بعملة المقترض على أن يحدد المتناقص ، أى مقدم العطاء ، ما يقدره لاحتياجاته من مدفوعات بالعملة الاجنبية في شكل نسبة مئوية من سعر العطاء .

و — على كل مقدم عطاء أن يحدد أسعار الصرف التي استخدمها في اعداد حساباته هذه . كما يكون للمقترض أن يشترط في وثائق المناقصة أن يستخدم مقدمو العطاءات أسعار الصرف المحددة في تلك الوثائق .

ثانيا : تحويل العملة لفرض مقارنة العطاءات :

٢ — ٢٤ — سعر العطاء هو مجموع المدفوعات التي سوف يلتزم المقترض بسدادها الى من سيرسو عليه العطاء بالعملة المختلفة .

وكى يتسنى للمقترض إجراء مقارنة بين أسعار العطاءات المقدمة ،  
بتعين تحويل أسعار العطاءات التى تلقاها كلها الى عملة واحدة . وعملة  
الأساس هذه يختارها المقترض ويحددها فى وثائق المناقصة .

ولما كانت اية عملة تخفض لتقلبات فى أسعار الصرف ارتشاعا  
وانخفاضا ، مما يجعل هذا التحويل الذى تتم على أساسه المقارنة بين  
أسعار العطاءات المقدمة عرضة للاضطراب ، فان المقترض يتولى فى وثائق  
المناقصة بيان سعر الصرف للعملة التى سيتم التحويل على أساسه .

وسعر الصرف هذا يكون هو السعر المعلن للمبيعات من هذه العملة  
من جانب مصدر رسى يتعامل فيها . ومن الجهات الرسمية التى تتعامل  
فى العملات على سبيل المثال والتى يعتد بها تعلنه من أسعار صرف لها  
البنوك المركزية .

ولكن أسعار الصرف المعلنة من قبل المصادر الرسمية قد تتغير أيضا ،  
ولهذا فان المقترض يقوم بإجراء التحويل باستخدام أسعار الصرف المعلنة  
للعقبات من قبل مصدر رسى كالبك المركزي ( أ ) فى تاريخ يتم  
اختياره سلفا ، ويحدد فى وثائق المناقصة ، على ألا يكون هذا التاريخ  
سابقا على التاريخ المحدد لفض مظاريف العطاءات بأكثر من ثلاثين يوما ،  
أو ( ب ) فى التاريخ الذى يتخذ فيه القرار بإرساء العقد . وفى كل من هاتين  
الحالتين يجب ألا يكون التاريخ لاحقا للتاريخ الأسمى المنصوص عليه فى  
وثائق المناقصة لانتهاؤ فترة سريان العطاءات .

ويبين من ذلك بجماء ، انه أيا ما كان سعر الصرف المعلن هذا ،  
الا أن المتناقص لا يلزم بأى سعر صرف أدلى به فى عطائه بعد انتهاء فترة  
تسريان عطائه .

وعلى المقترض أن يحدد فى وثائق المناقصة ما يقع عليه اختياره مما  
تقدم بوضوح ، وعلى نحو لا يشوبه لبس .

### ثالثا : عملة الدفع :

تضمين البنود من ٢ - ٢٥ الى ٢ - ٣٠ أحكاما خاصة بعملية

دفع السعر المبين في العقد أى ثمن البضاعة أو الخدمة المقدمة ، وبشروط وطرق دفع ذلك الثمن . وتنحصر هذه الاحكام فيما يلى : -

أ - يدفع سعر العقد بالعملة أو العملات المنصوص عليها في العطاء الفائز ، باعتبار أن المقترض قد ارتضى ذلك عندما أرسى المناقصة على صاحب العطاء الفائز .

ب - إذا كان العطاء مقدما بعملة واحدة مع طلب بمقدم العطاء السداد أيضا بعملة أخرى غير العملة التى وضع بها سعر عطائه ، وعبر عن احتياجاته لهذه العملات الأخرى كنسبة من سعر العطاء ، فإن أسعار الصرف المستخدمة من قبل صاحب العطاء في عطائه هى التى ستستعمل من أجل السداد اليه ، وذلك للتأكد من أن قيمة حصة العملة الأجنبية من سعر عطائه ستظل من غير أن يلحقها تغيير سواء بمكسب أو خسارة ، وذلك مما يكفل لثمن العطاء ثباته وعدم تقلبه .

ج - يراعى أن تكون شروط الدفع متشعبة مع الممارسات التجارية الدولية المتبعة في توريد البضائع أو تنفيذ الأشغال ، وللأعراف الصوقية المرتبطة بهذه أو تلك . وذلك كله على ضوء ما يأتى :

#### في عقود التوريد :

- عقود توريد البضائع يجب أن ينص فيها على دفع الثمن بأكملها بمجرد توريد البضاعة المتعاقد عليها ، أو بمجرد توريدها وأجراء الفحص عليها إذا ما استلزم ذلك .

- عقود التوريد التى تتضمن التركيب وبدء التشغيل يجب أن ينص فيها على أن الثمن لا يستحق للمورد بمجرد توريد البضاعة بل أن يستحق جزء منه بعد إيفائه بالتزاماته بالتركيب ، أو بالتركيب وبدء التشغيل .

— بالنسبة للمعقود الكبيرة المتعلقة بتوريد وتركيب المصانع والأجهزة  
ويبدأ تشغيلها يراعى النص على أداء دفعات مقدمة مناسبة .

— بالنسبة لمعقود التوريد طويلة الأجل يراعى النص على أن يكون  
السداد على دفعات متتابعة تتفق مع سير عمليات التنفيذ .

— يجزئ في عقود التوريد استعمال خطابات الضمان المستندية ،  
والاعتماد عليها للتأكد من حصول الدفع المنجز للمورد عند تنفيذ التزاماته  
بالتوريد أولاً بأول .

#### في عقود الأشغال :

يجب أن تتضمن عقود الأشغال ، كلما كان ذلك مناسباً ، النص  
على أداء :

— دفعات مقدمة لأغراض التعبئة .

— دفعات تحت حساب المصانع والخامات .

— دفعات منتظمة حسب أطراد سير الأعمال . كما يجب أن تتضمن  
تلك العقود النص على خصم مبالغ لضمان حسن الأداء .

د — تحدد وثائق المناقصة طريقة السداد وشروطه .

هـ — إذا كان التقدم بطرق للسداد أو بشروط بديلة مسموحاً به ،  
يذكر ذلك في وثائق المناقصة ويشار أيضاً إلى الظروف التي يسمح فيها  
بتلك .

#### للصرف من حصيلة القرض :

يراعى في طريقة الدفع للمقاول أو المورد الإجراءات الواجب  
تلتزمها للصرف من حصيلة القرض . وتفاصيل إجراءات السحب المطبقة



لدى البنك الدولي مبنية في وثيقته المعنونة « الخطوط الارشادية للصرف من حصيله قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية » .

وعلى أى حال فان السحب من حصيله البنك يتم :

( ١ ) بناء على طلب من المقترض الى البنك بأن يسدد له بمبالغ قلم موعدا بدفعها للمورد أو المقاول .

( ب ) وقد يوافق البنك على القيام بالدفع مباشرة للمورد أو المقاول بناء على طلب خاص صادر من المقترض عن كل حالة دفع .

( ج ) وقد يوافق البنك أيضا على السداد المباشر لمصرف تجارى يكون قد اصدر لصالح المورد أو المقاول خطاب ضمان مغطى بموافقة من البنك ، صادرة بناء على طلب المقترض باعادة السداد الى مثل هذا المصرف .

#### تعديل الأسعار :

٢ - ٣١ - تنص وثائق المناقصة اما على تثبيت اسعار العطاءات ، وأما على احتمال تعديلها بالزيادة أو النقصان ، أى اعادة تسويتها على اساس من معايير أكثر انضباطا وعدالة .

ويكون هذا التعديل في حالة حدوث تغير في عناصر التكلفة الأساسية ، كالمعملة والأجهزة والمواد والوقتود .

ولا يكون النص على إمكانية تعديل الأسعار بالنسبة للعقود البسيطة التي تتطلب تسليم بضائع أو تنفيذ اشغال خلال مسدد قصيرة مثل سنة واحدة ضروريا عادة .

ولكن النص على امكانية تعديل الأسعار قد يكون ضروريا في العقود الخاصة بتوريد بضائع أو تنفيذ أعمال تمتد عدة سنوات .

على أن من الممارسات المألوفة أيضا في هذا الشأن الحصول على أسعار ثابتة لبعض نوعيات العدد والأجهزة بغض النظر عن موعد التسليم . وفي مثل هذه الحالات لا تكون هناك حاجة الى نص خاص بإمكانية تعديل الأسعار بدرج في العقد .

وعلى ذلك فإنه بالنسبة لعقود تجهيز المشروعات تجدر التفريق بين العقود البسيطة قصيرة الأجل ، والعقود الممتدة التنفيذ لأجل طويلة . ولا تعن الحاجة الى النص في وثائق المناقصة على امكانية تعديل الأسعار عادة الا بالنسبة للعقود طويلة الأجل . على أنه بالنسبة لهذه العقود قد يلجأ الى الحصول من اصحاب العطاءات على أسعار ثابتة ، وذلك بصدد بعض نوعيات العدد والأجهزة ، ويظل المتناقص ملتزما بهذه الأسعار الثابتة دون نظر الى موعد التسليم بعد ذلك الميعاد أو قرب . أما بالنسبة للعقود قصيرة الأجل سواء تعلقت بتوريد بضائع أو استكمال اشغال ، فقد تتطلب وثائق المناقصة امكانية تعديل الأسعار في بعض الأحيان أيضا .

٢ - ٣٢ - والآن ، على أي نحو يمكن تعديل أسعار العقد ،  
الى اعادة تسويتها على نحو أكثر واقعية وانضباطا ؟

#### يمكن ذلك باحدى وسيلتين :

( ١ ) باستخدام معيار ( أو معايير ) محددة يكون من شأنه ( أو من شأنها ) تقنين اجمالي تكلفة العقد الى مكونات جزئية قابلة لاعادة التسوية على هدى من مؤشرات سعرية موصنة لكل من هذه المكونات .

( ب ) يطلب ادلة كتابية من مقعد التوريد أو المفاوض يتقدم بها ( بها في ذلك الفواتير ) ويكون من شأنها التثبت من قيمة كل مكون من مكونات السعر الإجمالي .

على أن لاتحة البنك الدولي تفضل الطريقة الأولى على الثانية .

وتحدد وثائق المناقصة بوضوح أي الوسيلتين ستتيح ، والمعايير التي ستراعى في حالة تطبيق الوسيلة الأولى ، والتاريخ المتخذ أساسا لهذا التطبيق ، وذلك كي يجيء تطبيق الأحكام على جميع المتنافسين موحدًا .

#### دفعات الثمن المسددة مقدما :

٢ - ٣٣ - إذا سددت دفعات من الثمن مقدما فور توقيع العقد وعلى أثره وذلك لقاء البضائع المتفق على أنها ستورد أو الأشغال المقرر أنها ستنفذ أو لقاء التعبئة ، أي حشد الجهد من جانب المورد أو المفاوض للبدء في أداء متطلبات العقد ، فيجب أن تكون هذه الدفعات طبقا لما قدر لمواجهته من نفقات على وجه التحديد في وثائق المناقصة .

كما أن مقدار الدفعات المسبقة وتواريخ سدادها ( مثل دفعات مسبقة لأجل المواد المطلوبة والمسلمة الى الموقع بغرض دمجها في المنشئ ) يجب أن يحدد في وثائق المناقصة .

وعلى ذلك ، فإن من المتعين أن ينص في وثائق المناقصة على المبالغ المقدرة لمواجهة نفقات التعبئة لدى النحو السابق أيضا أو لمواجهة غير ذلك من نفقات مشابهة . ويبين في تلك الوثائق مقدار الدفعات المسبقة من الثمن وتواريخ سدادها أن كان لهذه الدفعات موجب في العمليات التي تنصب عليها المعطيات .

على كل الأحوال ، فإن وثائق المناقصة يجب أن تتضمن النص على

تروتيات من أجل تزويد المقترض بها يلزم من ضمانات تكفل الا يضيع عليه ما يؤقيه من ثمن مسبق للمورد او المقاول .

### تأمين الاداء :

٢ — ٢٤ — يجب ان تتضمن وثائق المناقصة الخاصة بالاشغال نصا يتطلب تأميننا ببلغ كاف لحماية المقترض في حالة الاخلال بالعقد من جانب المقاول .

ويجب ان يقوم هذا التأمين في صورة ضمان اداء او كفالة مصرفية حسب ما يتفق عليه مع المقاول ، او بعبارة أخرى ، حسب ما يختاره المقاول مما يجيء النص عليه بهذا الصدد في وثائق المناقصة التي يجب ان تحدد اداء التأمين بالشكل والمبلغ المناسبين .

ويتنوع مبلغ الضمان او الكفالة تبعا لحجم الاشغال ولتنوعية التأمين الذي يتقدم به المقاول .

ويجوز ان تنص وثائق المناقصة على ان يحتجز المقترض نسبة مئوية من اجمالي المنفوعات المستحقة عليه للمقاول لضمان ادائه الكامل بالتزاماته .

ويجب ان تمتد فترة سريان التأمين الكافي الى ما بعد التاريخ المقرر لاستكمال الاشغال ، وذلك لتغطية ضمان المقاول بالصيانة ، او لتغطية ضمانات أخرى أخذها المقاول على عاتقه والتزم بها .

ومن ثم لا يجوز ان تقتصر فترة سريان التأمين على الفترة الى حين التسليم المبغى او المؤقت .

ويمكن ان يقدم المقاول تأميننا منفصلا كي لا يعطل استيفاءه لحقوقه من العقد بالكامل فور اتمامه لما التزم به .

٢ — ٣٥ — وإذا كان ما تقدم خلاصا بعقود الاشغال ، فإن عقود التوريد قد يشترط فيها أيضا على الموردين أو المصنعين ان يتقدموا بضمان مصرفى لحماية المقترض من عدم اداء المورد أو الصانع بالتزاماته العقدية ، ولكن الحاجة الى تأمين الاداء فى هذه العقود يتوقف على اوضاع السوق والممارسات التجارية الجارية ، أو بمطابقة انق على العرف التجارى المتبع بالنسبة لتوريد وتصنيع تلك السلع .

وقد يتطلب تأمين الاداء فى مثل هذه العقود لتغطية التزامات الضمان ، كضمان العيوب الخفية ، وضمان عدم التعرض . على انه كبديل لذلك يجوز للمقترض ان يحتجز نسبة مئوية من المبالغ لتغطية هذا الضمان . وعندئذ يجب ان تكون الاحتجازات — شأنها فى ذلك شأن الضمانات ذاتها — معقولة وغير مرهقة للمورد أو الصانع وفى حدود ما يحقق الغرض منها بغير ما زيادة أو مخالة .

#### الفصل والتأمين :

٢ — ٣٦ — يجب ان تدعو وثائق المناقصة الخاصة بتوريد البضائع المتنافسين الى التقدم بعطاءاتهم على أساس سعر التكلفة بها فى ذلك التأمين والنولون بمراعاة تسليم البضاعة الى المقترض فى ميناء الوصول ، سواء كان هذا الميناء ميناء بحريا أو برى أو جوى . على ان يكون لمن سمسرو عليه العطاء ان يشحن البضاعة ويؤمن عليها من أى بلد مؤهل لذلك ( بالمعنى المفهوم فى البندين ١ — ٥ و ١ — ٦ سالف الإشارة اليهما ) .

ويجب ان يجرى تقدير العطاءات واختيار اثنى عطاء على أساس اسعار ( سيف ) المنوه عنها .

وفى حالة توقيع العقد على أساس اسعار ( سيف ) هذه ، فيجوز

للموردين ان يتخذوا الترتيبات التي يرونها مناسبة للنقل والتأمين من اى  
نصتر معتد ، اى من بلد مؤهل على ما تقدم من معنى .

٤ — ٤٧ — على ان المقترض قد يشاء ان يجرى النقل الخارجى  
والباقيين عن طريق شركة وطنية ، وذلك لاعتبارات متنوعة كمنشجيع هذه  
الشركات ودعمها بتزويدها بفرص للممارسة نشاطها ، او اقتصادا في  
التنفقات باعتبار ان تكاليف تلك الشركات سوف تكون اقل من تكاليف  
الشركات الاجنبية ، او لتوكل المقترض لشركات من هذا القبيل في قطاعه  
طعام ، او لصعوبة الحصول على الشركات الاجنبية في وقت من الاوقات .  
وعندئذ يطلب من المتناقصين بيان اسعارهم على اساس تسليم البضاعة  
بميناء الشحن ( فوب ) اى على اساس تسليم البضاعة على ظهر السفينة  
قبل اقلعها الى ميناء التبريغ . وذلك بالاضافة الى بيان اسعارهم بميناء  
الوصول ( سيف ) سواء كان هذا الميناء بحريا او جويـا او ارضيا . كخططة  
سكة حديد او نقل برى .

ويكون الاصل تقييم العروض واختيار ادناها على اساس سعر  
( سيف ) ولكن للمقترض ان يوقع العقد على اساس سعر ( فوب ) ويتخذ  
من ناحيته وعلى مسؤوليته الترتيبات التي يقدراها لتدبير خدمات النقل  
والتأمين للبضاعة التي يستقبلها لتجهيز مشروعه .

ويكون تحويل تكاليف نقل البضاعة والتأمين على نظنها بحصيلة  
قرض البنك على اساس بن سعر ( سيف ) حسب ما اورده المتناقص  
في عطائه .

فاذا زادت تكاليف خدمات النقل والتأمين بالنحو الذى رتبته المقترض  
على ١٥٪ من سعر ( سيف ) حسب ما اورده المتناقص في عطائه تحمل  
المقترض دون البنك تحويل كامل تكاليف النقل والتأمين .

٢ — ٢٨ — وتمكينا للمقترض من الاحلال الفورى لاية بضاعة  
مطلوبة لتجهيز العقد تقعد او تلف ، يجب حتى لا يتعطل المشروع ان يكون

للتعويض المقرر دفعه في حالة ذلك الفقد أو التلف واجب الدفع بعملية حرة ، أى بعملية قابلة للتحويل دون قيود مفروضة عليها لأجل هذا التحويل .

وإذا لم يشأ المقترض أن يكون التأمين الذى يؤديه تأميناً لدى شركة من شركات التأمين ، فعليه أن يتقدم بالدليل الى المورد أو المصنع على أن لديه من الموارد ما يتيح له أن يبادر الى دفع ما قد يستدعى دفعه من تعويض في حالة فقد البضاعة المراد أصلاً التأمين عليها أو تلفها وبعملية قابلة للتحويل بلا أننى قيود على ذلك ، أى بعملية حرة .

٢ — ٣٩ — يجب ان تبين وثائق المناقصة نوعيات التأمين الذى على المتناقص ان يتقدم بها وشروطها .

وبالنسبة لمحاولات الاشغال المدنية ، يتطلب عادة ان يتقدم المقاول ببوليصة تأمين شاملة لكل الاخطار .

ويجب ان تسمح وثائق المناقصة للمقاولين ان يتقدموا ببوالص تأمين مبرمة مع أى شركة تأمين تنتمى الى دولة تعتبر مصدراً مؤهلاً (١) .

وبالنسبة للمشروعات الكبيرة التى يتولى تنفيذها في موقع واحد عدة مقاولين يجدر ان يحرص المقترض على اخضاع الترتيبات اللازمة للحصول على تأمين شامل يغطى المشروع كله . وفي هذه الحالة يجب ان يسعى المقترض الى ان يكون تلقية لعروض هذا التأمين على أساس من المتنافس بين شركات التأمين المذكورة .

#### التضمينات والحوافز :

٢ — ٤٠ — يجب ان تنص وثائق المناقصة على تعويض المقترض

(١) راجع ما سبق ايضاحه في البند ( ١ — ٥ ) وقارن احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر .

تعميضا ماليا مناسبيا عن الاضرار التى قد تلحق به من جراء التسخير  
فى استعمال الاشغال او تسليم البضائع ، او عدم استيفاء الاشغال او  
البضائع لمطالبات الاداء ، متى ادى ذلك الى تكبيد المقترض زيادة فى  
التكاليف ، او خسارة فى العائدات او فى غيرها من المنافع المرجوة .

كما يجدر ان تتضمن وثائق المناقصة النص على منح الموردين او  
المقاولين علاوة فى الثمن اذا ما انجزوا الاشغال او سلموا البضائع فى وقت  
مبكر عن الموعد الذى حدد لذلك فى العقد عندها يكون فى مثل هذا الاتجار  
او التسليم المبكر نفع عائد على المقترض .

### القوة القاهرة :

٢ - ٤١ - يجب ان تنص شروط العقد المتضمنة فى وثائق المناقصة  
على انه لا يعد اخفاق اى من طرفى التعاقد فى الوفاء بالتزاماته المتعاقد  
عليها ، اخلالا بالتعاقد ، اذا جاء هذا الاخفاق نتيجة حاثت « قوة قاهرة »  
حسب تحديدها فى شروط العقد .

### اللغة :

٢ - ٤٢ - يجب ان تحرر وثائق المناقصة بأحدى اللغات المستعملة  
عادة فى المعاملات التجارية الدولية ، وهى على وجه التحديد الانجليزية  
والفرنسية والاسبانية .

كما يجب ان تذكر وثائق المناقصة ان نصها المحرر بهذه اللغة هو  
الذى يعول عليه عند نشوب اى اختلاف فى التفسير بين اطرافها .

### فض النزاعات :

٢ - ٤٣ - يجب ان تتضمن شروط العقد احكاما تتعلق بالنزاعات  
الواجب التطبيق ، وبالجبهة التى يلجأ اليها المتعاقدان لفض ما قد ينشأ  
بينهما من منازعات فى شأن تنفيذ العقد .



وقد يكون للتحكيم التجارى الدولى مزايا عملية تجعله يفضل.  
أساليب أخرى من أساليب فض المنازعات .

ولذلك يجب على المقترضين اخذ هذا الاسلوب بعين الاعتبار في  
شأن تسوية ما يحتل نشوبه من منازعات اثناء تجهيز المشروع بالبضائع  
والاشغال .

على أنه لا يجوز تعيين البنك محكما ، او يطلب منه ترشيح محكم  
في مثل هذه المنازعات .



## الفصل الرابع

### فتح المظاريف وتقييم العطاءات

بعد أن تناولنا في الفصول السابقة عرض الاحكام العامة للمنافسة الدولية التنافسية على ضوء الارشادات العامة لتجهيز المشروعات الممولة بقروض البنك الدولي ، وما تتطلبه وثائق هذه المناقصات من شروط ، نعرض في هذا الفصل احكام لائحة البنك الدولي بشأن فتح المظاريف وتقييم العطاءات تمهيدا لاختيار افضلها لارساء العقد عليه .

٢ - ٤٤ - يجب ان تحدد وثيقة الدعوة الى المناقصة الفترة التي يسمح فيها للمتنافسين ان يتقدموا فيها بعطاءاتهم . وفي هذه الفترة يتولى الراغب في التقدم الى المناقصة اعداد عرضه الذي سيتقدم به .

ولما كانت المشروعات تخطف فيها بينها حسب حجمها ومدى تشعب العمليات التي سوف يتعاقد عليها فانه يتعين مراعاة الظروف الخاصة بكل مشروع ، وتحديد فترة التقدم بالعطاءات حسب مقتضيات كل مشروع .

وبصفة عامة ، فانه بالنسبة للمنافسة التنافسية الدولية لا يجدر ان تقل الفترة المقررة للتقدم للزيادة فيها عن خمسة واربعين يوما من تاريخ توجيه الدعوة للتقدم بالعطاءات ، او من تاريخ توفير وثائق المناقصة للراغبين في الحصول عليها ايها ابعد ، أي ايها احدث زما .

على انه في حالة الاشغال المدنية الكبيرة او توريد الاجهزة المعقدة فان مدة السماح بالتقدم بالعطاءات لا يجدر ان تقل عن تسعين يوما .

وذلك لتمكين الراغبين في التقدم الى المناقصة من اجراء ما يحتاجه الامر بالنسبة لهم من دراسة ومراجعات .

وقد يكون ثمة جدوى من ان يعقد المقترض مؤتمرا يحدد مواعيد ومكانه ويدعو اليه الراغبين في التقدم بعطاءاتهم للرد على ما قد يعن لهم من استفسارات ، او قد يدعوهم الى زيارة الموقع الذى سيقام عليه المشروع حتى يكونوا على بينة اكبر بالمكان الذى سيرسلون اليه معدات وموادهم وعاملهم لتنفيذ المشروع اذا مارسى عليهم الزاد . ومن المحبذ القيام بهذه المؤتمرات المسبقة والزيارات لموقع العمل لضمان تبادى مغبة الجهل ببعض الظروف ، ومن ثم لضمان سلامة القرار المتخذ من قبل المتزايدين ، اما بالتقدم الى المزايدة ، او بالاحجام عن ذلك .

ومن المقرر ان حضور من يرغب من المتزايدين هذه المؤتمرات والزيارات انها يكون على نفقتهم الخاصة ، فهذه تكلفة يتحملون بها وحدهم دون المقترض .

ويجب ان يسمح للمتقدمين الى المزايدة بأن يقدموا عطاءاتهم مسجلة باليد او مرسلة بالبريد .

ويلزم ان يكون العنوان الذى سترسل اليه العطاءات او تسلم فيه باليد محددا مسبقا في الدعوة الى التقدم بالعطاء ، وكذلك يجب ان يحدد في تلك الدعوة مسبقا الساعة واليوم الاخير المحددين لتسليم العطاءات .

### تجراعات فتح المظاريف :

٢ - ٤٥ — يجب ان يكون الموعد المحدد لفتح المظاريف هو آخر موعد لتلقى العطاءات ، او في اعقاب ذلك باقل فترة ممكنة من الزمن ، وذلك لضمان السرية التى يجب ان تحاط بها العطاءات ، وعدم اتاحة الفرصة لقيام أية شبهة تلاعب في العطاءات في الفترة من التاريخ المحدد

كأخر موعد لتلقى العطاءات والموعده المحدد لفتح المظاريف ، اذا تراخت تلك المدة أو استطالت .

ويجب ان يحدد ذلك التاريخ وايضا المكان الذى سيجرى فيه فتح المظاريف فى الدعوة الى المناقصة .

وعلى المقترض ان يفتح المظاريف فى الميعاد والمكان السابق تحديدهما لذلك الاجراء .

ويجب ان تفتح المظاريف علانية فى جلسة عامة يسمح للمتنافسين وممثليهم بحضورها .

ويطلب بصوت عال اسم كل متنافس والمبلغ الاجمالى لعطاءه ولكل عطاء بدئل ، اذا كان قد طلب اليهم التقدم بعطاءات بخيلة أو سمح لهم بذلك ، ويسجل ذلك فى محضر الجلسة ما ان يفتح مظاريف كل عطاء .

ويراعى ارسال نسخة من هذا المحضر الى البنك عند طلبه .

ولا يلتفت الى العطاءات التى ترد بعد الميعاد المحدد .

#### أيضاح العطاءات أو تعديلها :

٢ — ٤٦ — فيما عدا الحالات الاستثنائية (١) والتى تقررت كبدل عن التجاء المقترض الى اعادة المناقصة ، يراعى عدم السماح لمقدمى العطاءات باذخال أى تعديل فى عطاءاتهم ما ان يفتح أول مظاريف من مظاريف العطاءات .

ومن ثم يراعى أيضا ألا يطلب المقترض بعد البدء فى فتح المظاريف من أى متنافس ان يعدل فى عطائه .

---

(١) راجع البند ( ٢ — ٦٠ )

وقد يطلب المقترض من أى من مقتضى العطاءات ايشاحات لازمة  
لامكان تقييم عطائه ، ولكن ليس للمقترض ان يطلب من أى متناقص أو  
يسمح له ان يغير في جوهر عطائه أو اسعاره بعد فتح المظاريف .

#### تدابير كفاءة السرية :

٢ — ٤٧ — بعد فتح المظاريف بجلسة علنية كما سبق ان اوضحنا  
والى حين الاعلان عن ارساء العقد ، يراعى عدم الادلاء الى مقتضى  
العطاءات بأية معلومات أو ايشاحات أو توجيهات بشأن المتبع في ارساء  
المنافسة .

وكذلك يراعى عدم الاخلال بالسرية التى تحاط بها عملية فحص  
العطاءات والبت فيها والافضاء الى أى شخص آخر من غير المتناقصين  
بأية معلومات عن ذلك ما لم تكن لهذا الشخص صلة رسمية بهذه العملية .

#### فحص العطاءات :

٢ — ٤٨ — بعد فتح المظاريف ينصرف المقترض الى فحص العطاءات  
المقدمة تمهيدا للبت فيها ، باختيار افضلها ويرس على المتقدم به انزايده ،  
ويبرم العقد معه .

وعلى المقترض وهو يفحص العطاءات ان يتحقق مما اذا كانت  
العطاءات قد استوفت ما يأتى :

١ — اشتراطات الاهلية المطلوبة في البند ٢ — ٥ من لائحة البثك .

٢ — صحة التوقيع .

٣ — الضمانات اللازمة .

٤ — البيانات الجوهرية لوثائق المنافسة .

٥ - الخلو من اخطاء ملادية في حساباتها .

٦ - انتظام وثائق المناقصة وسلامتها ، بصفة عامة .

فإذا لم يستوف أحد العطاءات هذه المتطلبات استيفاء جوهريا ، بأن انطوى على تعديلات جسيمة للشروط والاحكام والمواصفات المبينة في وثائق المناقصة أو على تحفظات جذرية بشأنها ، يستبعد ويصرف النظر منه .

ولا يسمح لتقديم العطاء أن يعطل ما وقع في عطائه من اخطاء ملادية أو يصوب ما تردى فيه من خروج على ما تضمنته وثائق المناقصة من شروط واحكام ومواصفات بعد فتح المظاريف (١) .

#### بمقارنة العطاءات وتقييمها :

٢ - ٤٩ - بهدف تقييم العطاءات الى تحديد تكلفة كل عطاء بالنسبة للمقترض ، على نحو يسمح بعد ذلك بمقارنة العطاءات على أساس تكلفتها المقيمة .

وسوف يكون العطاء الذى يقع عليه الاختيار لابرار المقدم مع صاحبه هو العطاء الأقل تكلفة ، وأن لم يكن يلزم أن يكون الأقل سعرا (٢) ومن المعروف أن العطاء الأقل سعرا ليس يلزم أن يكون أقل العطاءات تكلفة ، فمعيار اختيار أفضل العطاءات إذن هو « التكلفة المقيمة الأقل » وليس « أقل الاسعار المقروضة » .

٢ - ٥٠ - إذا كان قد لحق أى خطأ حسابى بسعر العطاء الذى تلى في جلسة فتح المظاريف فإنه يعطل لا يمكن إجراء التقييم .

---

(١) راجع البند ( ٢ - ٥١ ) .

(٢) وذلك في اطار ما يقضى به البند ( ٢ - ٥٠ ) ايضا .

ولأغراض التقييم أيضا تجرى تسويات في الأسعار المعروضة للتوصل الى تحديد تكلفة العطاء الحقيقية على عاتق المقترض اذا ما ارتضى تعديلات او تحفظات اوردها مقدم العطاء يمكن حساب تأثيرها على سعر العطاء تأثيرا كميا ، ولم تكن مؤثرة على موضوع العقد تأثيرا جوهريا . فالتحفظات والتعديلات غير الجذرية التي يوردها المتزايد يمكن ان تمثل تكلفة اضافية على عاتق المقترض ، وله في مجال المناضلة والتقييم بين العطاءات المختلفة ان يحملها على السعر الذي يعرضه صاحب العطاء المقترن بتلك التحفظات والتعديلات ، وذلك على أساس من تقدير مقابل مالى لها يضاف الى السعر الذى عرضه العطاء .

ولا توضع في الاعتبار عند تقييم العطاءات للمفاضلة بينها أحكام تسوية الأسعار لمواجهة تغير الظروف في فترة تنفيذ العقد .

٢ - ٥١ - تتولى وثائق المناقصة تعيين المقومات او العوامل التي ستؤخذ في الاعتبار بالاضافة الى الثمن عند تقييم العطاءات والنحو الذي سيعتد بها من أجل تحديد اقل العروض المقيمة تكلفة .

ومن ضمن المقومات والعوامل التي يجوز ان تؤخذ في الاعتبار بهذا الصدد مايلي :

١ - تكاليف النقل الداخلى الى موقع المشروع .

٢ - جدولة المخفوعات .

٣ - ميعاد اكتمال الانشاءات او تمام التسليم .

٤ - تكاليف التشغيل .

٥ - تكلفة المعدات وانسجامها .



٦ — توافر خدمات الصلحة وقطع الغيار .

ويجوز بقدر الامكان عمليا ، ان تحدد بمقابل نقدى المقومات أو العوامل التي يجرى على مقتضاها تقييم العطاءات واختيار ادنى العروض .  
جنها ، أو تعطى هذه المقومات والعوامل وزنا نسبيا في أحكام تقييم العطاءات الواردة في وثائق المناقصة .

---



## الفصل الخامس

### احكام تكميلية في تقييم العطاءات

نحدثنا بـإيجاز عن « وثائق المناقصة التنافسية الدولية » وفقاً لـاحكام لائحة مناقصات البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، التي تعتبر قدوة لما يوضع من لوائح تحكم تجهيز مشروعات التنمية الممولة تمويلًا دوليًا بما يلزمها من بضائع ومنشآت . فحدثنا عما تتطلبه إرشادات البنك العظمى بالنسبة لوثائق المناقصة فيما يتعلق على الأخص بصلاحيات العطاءات والتأمين المؤقت ، وشروط العقد ، والمعايير ، واستعمال الأسماء التجارية والقيود على السحب من حصيلة القرض ، وعملة العطاء ، وتحويلها لأغراض مقارنة العطاءات ، وشروط وطرق الدفع ، وتعديل الأسعار ، والنفقات المقدمة . كما تحدثنا عن تأمين الأداء ، والنقل والتأمين ، والتضمينات والحوافز ، والقوة القاهرة ، واللغة التي تحرر بها وثائق العطاء والتي يحتكم إليها عند الاختلاف في بنود العقد ، ووسائل تسوية المنازعات التي قد تنشأ من جراء تنفيذ العقد .

وإذا مضينا نتابع احكام لائحة مناقصات البنك الدولي فسنجد ان احكامها بالنسبة لتقييم العطاءات قد تضمنت من الاحكام ما يضاف الى الاحكام التي اوردها في الفصل السابق على التفصيل الآتي :

#### توريد البضائع :

٢ - ٥٢ - بالنسبة لعطاءات توريد البضائع على أساس من احكام المناقصات الدولية التنافسية يجري تقييم ومقارنة العطاءات بمراعاة الآتي :

( أ ) على مقدمى العطاءات ان يذكروا فى عطاءاتهم السعر ( سيف )  
اى مرعيا فيه تكلفة شحن البضاعة المستوردة الى ميناء  
الوصول . اما بالنسبة لغير ذلك من البضائع غير المستوردة  
فيذكر سعر تسليم المصنع ، او سعر صالة العرض ، او  
سعر المخزن او سعر سوق التجزئة .

( ب ) لا يؤخذ فى الاعتبار عند تقييم العطاءات الرسوم الجبركية  
وغيرها من الضرائب على الاستيراد المرتبطة بمحل المناقصة ،  
ولا الضرائب على المبيعات او ما شابهها من الفرائض المالية  
المتصلة ببيع او تسليم البضائع محل العطاء .

( ج ) ويدرج فى العطاء ايضا تكاليف النقل الداخلى او اى مصروفات  
تعلق بنقل او تسليم البضاعة الى المكان الذى مستخدم  
او يتم تركيبها فيه من اجل المشروع .

### الاعمال الفنية :

٢ — ٥٢ — فى تجهيز المشروعات باعمال انشائية يكون المقاولون  
مسئولين عن كافة الضرائب والرسوم وسائر الفرائض المالية الاخرى .  
وعلى المتنافسين ان يضعوا هذه العوامل موضع الاعتبار عند اعداد  
عطاءاتهم ويجرى تقييم العطاءات والمفاضلة بينها على اساس من  
مراعاة ذلك .

وبصفة عامة سوف لا يسمح باى اجراء من شأنه ان يجرى استبعاد  
تلقاى لاي من العروض تزيد او تقل عن تقدير حدد تحديدا مسبقا  
لاسعار العطاء .

### اعداد تقرير باجراءات التقييم والارساء :

٢ — ٥٤ — يعد المقترض تقريراً مفصلاً عن تقييم العطاءات والمقارنة بينها ، محددا فيه الاسباب التى بنيت عليها التوصية بارساء العطاء .

وبطبيعة الحال ، فان هذا التقرير يختتم به المقترض الاجراءات التى اتخذها بعد فتح المظاريف من تقييم ومقارنة العطاءات المقدمة . ولكن التساؤل لا يلبث ان يثور بعد ذلك عما اذا كان على المقترض ان يوافق البنك بصورة من هذا التقرير أم يحتفظ به لنفسه .

وفى هذا الصدد تحدد اتفاقية القرض المبرمة مع البنك ما اذا كان على المقترض ان يرفع هذا التقرير الى البنك من أجل مراجعته ، وذلك أما قبل ارساء العطاء من جانب المقترض أو بعد ارسائه .

### افضليات محلية واقليمية :

٢ — ٥٥ — بناء على طلب المقترض ، وبشروط يتفق عليها مع البنك ، وينص عليها فى وثائق المناقصة ، يجوز ان يرتضى فى المناقصات التنافسية الدولية قدر من الافضلية فيما يتعلق بما يأتى :

( ا ) السلع المنتجة فى بلد المقترض ، وذلك عند اجراء مقارنة السلع المحلية ب تلك التى يعرضها منتج اجنبى .

( ب ) السلع المنتجة فى بلدان أخرى غير بلد المقترض ، تربطها به اتفاقية جبركية تقرر افضليات اقليمية لبلدان نامية بهغف تشجيع تكاملها الاقتصادي من خلال اقامة اتحاد جبرى أو تقرير منطقة حرة ، وذلك عند اجراء مقارنة عطاءات مقدمة من منتجى أو صناع هذه البلدان بعطاءات أخرى اجنبية .

( ج ) الاشغال المدنية المزيج انشائها في دول اعضاء يتل فيها نصيب الفرد من اجمالي العائد القومي عن مستوى معين ، وذلك عند مقارنة عطاءات مقننة من مقاولين محليين معتمدين بعطاءات مقننة من مقاولين اجانب .

٢ - ٥٦ - متى تقرر السماح بانضلية محدودة للمنتجين المحليين أو المقاولين المحليين ونفا لاحكام اتفاقية القرض ، فان الاساليب والمراحل المبينة في الملحق رقم ( ٢ ) من لائحة البنك تكون واجبة الاتباع عند تقييم العطاءات ومقارنتها .

#### تفسير الكفالية اللاحق لتقضى العطاءات :

٢ - ٥٧ - اذا لم تكن كفالية مقدمى العطاءات قد سبق ان قدرت من قبل ، فعلى المقترض ان يقرر ما اذا كان المتناقص الذى قيم عطاؤه على انه ادنى العطاءات سعرا لفيه الصلاحية والموارد اللازمة لتبولى تنفيذ العقد المستهدف بفعالية واقتدار .

والمعايير لهذه الفعالية وهذا الاقتدار يجب ان تبينها وثائق المناقصة ، فاذا لم يستوف المتناقص هذه المعايير يرفض عطاؤه .

وفى هذه الحالة ، يجب ان يعود المقترض فيطبق ذات المعايير على صاحب ادنى عطاء يليه .

#### لرسم العقد :

٢ - ٥٨ - خلال فترة سريان العطاء ، بعد تقييم المطاوعات ومقارنتها ، يرسم المقترض المناقصة على مقدم العطاء المقيم بانه ادنى العطاءات تكلفة ، والذي تتوافر فيه مقاييس الصلاحية والاقتدار المالى .

ولا يجوز مطالبة مقدم العطاء كشرط لارساء التعاقد عليه ، أن يأخذ على عاتقه اعباء لم يرد ذكر لها في المواصفات ، او ان يعدل بشكل آخر في عطائه .

#### مد فترة سريان العطاءات :

٢ - ٥٩ - يجدر بالمقترض ان يستوفى تقييمه للعطاءات ، ثم يجرى ارساء التعاقد خلال الفترة المحددة مبدئيا لسريان العطاءات ، وذلك حتى يتجنب الالتجاء الى طلب مد هذه الفترة .

فالذا استدعى الامر ، لظروف استثنائية مبررة ، ان يطلب المقترض مد فترة سريان العطاءات ، فعليه :

- ١ - ان يطلب ذلك من المتناقصين جميعا .
- ٢ - وان يطلبه منهم كتابة .
- ٣ - وان يكون الطلب قبل فوات فترة السريان المطلوب مدها .
- ٤ - وان يخطر البنك الدولي بذلك .

فالذا طلب المقترض من اصحاب العطاءات مد فترة سريان عطائهم على نحو ما تقدم ، فلا يجوز ان يطلب منهم تعديل اسعارهم ، أو تعديل أي شرط من شروط العقد ، كما لا يسمح لهم بذلك .

واصحاب العطاءات ازاء طلب مد فترة سريان العطاءات بالخيار بين امرين :

**الأول :** ان يرفضوا مد فترة سريان عطائهم ، وعنفذ فانهم يصبحون في حل مما يكبله به عطاؤهم ، دون ان يفقدوا ثابتهن العطاء ( الثابتهن الابتدائى ) فلهن ان يستردهن كاملا .

**الثاني :** ان يقبلوا مد فترة سريان عطاءاتهم ، وعندئذ يكون عليهم ان يدعوا فترة صلاحية تأمين العطاء .

### رفض العطاءات جميعا :

٢ - ٦٠ - تتضمن وثائق المناقصة عادة النص على حق المقترض في رفض العطاءات جميعا .

ونظرا الى ما يحتاج اليه اعداد المناقصة التنافسية الدولية من جهد وتستغرقه من وقت وتكلفه من نفقات ، فان مثل هذا الرفض الشامل للعطاءات ، يشكل نتيجة غير مستحبة ، ويستدعي النظر قدر الامكان في تداركها وتلافيها .

ولذلك فانه يتعين على المقترض ان يتشاور مع البنك قبل اقدام على رفض العطاءات جميعا ، بل وقبل الدخول في مفاوضات او طلب عطاءات جديدة .

على ان رفض العطاءات جميعا يكون مبررا في حالة عدم استجابة هذه العطاءات برمتها استجابة جوهرية لمطالبات المشروع واحتياجاته ، بحيث يكون من نافلة القول بإمكان ارساء تعاقد مثير .

كما يكون مثل هذا الرفض مبررا في حالة عدم وجود تنافس فعال ، مما يفقد المناقصة الدولية التنافسية جوهر كيانها ، ويجعل ارساء التعاقد غير ذي معنى .

فاذا كان لجؤ المقترض الى رفض العطاءات جميعا ، وطلب عطاءات جديدة بالواصفات السابقة ذاتها ، لجرد التوصل الى اسعار ادنى ، فان ارشادات البنك تنهى عن ذلك ولا ترتضيه الا في حالة ما يزيد ادنى عطاء مقيم على التكاليف التقديرية للمشروع زيادة جوهرية .



ولكن في هذه الحالة أيضا يجوز للمقترض كبديل لاعادة المناقصة ، ان يتفاوض مع صاحب ادنى العطاءات المقيمة في محاولة للوصول الى تعاقد مرض ، وفي حالة عدم استجابة صاحب ذلك العطاء لاجراءات التفاوض على نحو مرض ، فللمقترض ان يعود فيجرب التفاوض لذات الغرض مع صاحب ادنى عطاء تال له .

فاذا ما رفضت العطاءات جميعا فعلى المقترض ان يعرض على البنك اسباب الرفض ، وان يعهد اما الى مراجعة المواصفات ، او تعديل المشروع ، او الاثنين معا ، وذلك قبل الدعوة للتقدم بعطاءات جديدة .

---



# الفصل السادس

## وسائل التعاقد غير المناقصة الدولية التنافسية

### جدوى الاتجاه الى اساليب غير المناقصة الدولية التنافسية :

٣ - ٢ - ليست المناقصة التنافسية الدولية هي الاسلوب الوحيد الذى تعرفه لائحة البنك الدولى للانتشاء والتعمير لتزويد المشروعات الممولة منه بالانشاءات والبضائع اللازمة لتجهيزها ، بل هناك اساليب تنص هذه اللائحة على اللجوء اليها في الظروف التى لا تكون فيها المناقصة التنافسية الدولية هي الاسلوب الاكثر اقتصادا وفعالية للتعاقد .

وتنظم البنود من (٣ - ٢) الى (٦ - ٣) من اللائحة اكثر هذه الاساليب شيوعا في الحالات التى تعتبر فيها المناقصة التنافسية الدولية وسيلة غير ملائمة للتوصل الى التعاقد الأفضل .

وتحدد اتفاقية القرض ما يتفق بين البنك والمقرض على اتباعه من هذه الاساليب ، وما ستطبق في شأنه من غلات البضائع والاشغال .

على انه يجدر ان يكون ملحوظا انه فيما لو اتبعت وسيلة اخرى من وسائل التعاقد غير المناقصة التنافسية الدولية ، فان سياسات البنك الخاصة « بالافضليات المحلية والاقليمية » وتسمى ايضا « هوامش التفضيل » (١) لن تكون موضع تطبيق .

وفى ما يلى نعرض اساليب التعاقد الاخرى غير المناقصة التنافسية

---

(١) راجع ما ورد في هذا الشأن بالبنك (٢ - ٥٥) .

الدولية التى يسمح البنك الدولى للمقترضين منه الالتجاء اليها لتجهيز مشروعاتهم الممولة منه :

### اولا : المناقصة الدولية المحدودة :

٣ - ٢ — المناقصة الدولية المحدودة فى جوهرها مناقصة دولية تنافسية ، ولكن الدعوة الى التقدم بعطاءاتها تنتهى عنها العمومية المستزمنة فى المناقصة الدولية التنافسية التى تعتبر بحسب أصلها مناقصة دولية عامة . فالدعوة الى المناقصة الدولية المحدودة ، لا تكون دعوة مفتوحة وانما هى توجه مباشرة الى دائرة محصورة من المنافسين الذين يتقرر لهم من الصلاحية ما يؤهلهم — بما وحدهم — للقيام بأعباء تنفيذ العقد عليهم . وجه لائق . على أن قائمة المجهزين الفعالين التى يتوجه اليها المقترض بطلب تقديم العطاءات يجدر أن تكون من السعة بما يكفى لتحقيق تنافس معقول فى الاسعار للحصول على اسعار مقبولة . وبخلاف الدعوة التى لا تكون عامة فى المناقصة الدولية المحدودة ، تتبع بالنسبة لها كافة الاجراءات المتبعة فى المناقصات الدولية التنافسية . وان كانت تستبعد منها ايضا ، كما سبق ان اوضحنا (١) سياسات البنك الخاصة بالامفضليات المحلية والاقليمية .

ويمكن ان تكون المناقصة الدولية المحدودة وسيلة مناسبة لتعاقد فى الحالات الآتية :

- أ — اذا كانت المبالغ المخصصة للتجهيز صغيرة .
- ب — اذا لم يتوفر بالنسبة للبضائع أو الاشغال المطلوبة سوى عدد محدود من الموردين أو المقاولين الذين يستطيعون ايفاء المشروع المجهز حاجته منها .
- ج — اذا كانت ثمة اسباب أخرى استثنائية أو غير عادية تبرر التظلى عن اجراءات المناقصة الدولية التنافسية والاعراض عنها .

---

(١) راجع البند ( ٣ - ١ ) .

### ثانيا : المناقصة التنافسية المحلية :

٢ - ٢ — المناقصة التنافسية التي يعلن عنها محليا ، وتجرى وفقا للإجراءات المتبعة محليا ، يمكن أن تكون في بعض الأحيان أكثر الانساليب اقتصادا وفعالية ، وذلك متى كان المطلوب توريد بضائع أو أشغال ليس من المحتمل بحسب طبيعتها وحجمها أن تجتذب اهتمام المنافسة الأجنبية .

وقد تكون المناقصة التنافسية المحلية هي الأسلوب المفضل للتعاقد في الحالات التي لا يتوقع أن تجتذب اهتمام المتنافسين الأجانب ، وذلك لسبب من الأسباب الآتية :

- أ - قيمة العقد صغيرة ، والربح العائد عليهم منه ضئيل .
  - ب - الأشغال المطلوب تنفيذها مبعثرة جغرافيا ، أو موزعة زمنيا .
  - ج - الأشغال المطلوب تنفيذها تتطلب عمالة مكثفة .
  - د - البضائع أو الأشغال المطلوبة متوافرة محليا بأسعار تقل عن أسعار مثيلتها في السوق العالمى .
- كما يجوز اللجوء الى أسلوب المناقصة التنافسية المحلية ، متى كانت مزايا المناقصة التنافسية الدولية ترجح بكثير عن الأعباء المالية والإدارية التي تتطلبها إجراءات هذه المناقصة .

وتتسم المناقصة التنافسية المحلية بالسمات الآتية :

- أ - غير متطلب بالنسبة لها نشر دعوة عامة الى التناقص أو إبلاغ المعلنين المحليين ، كما هو الشأن في المناقصة التنافسية الدولية .
- ب - يمكن الاكتفاء على الاعلان عن المناقصة التنافسية المحلية في الصحف المحلية أو الجريدة الرسمية .

ج - يمكن اعداد وثائق المناقصة باللغة المحلية ، واستخدام العملة المحلية لأغراض التقدم بالمعطيات ، وللعداد .

على أنه يجب بالنسبة للمناقصة التنافسية المحلية على أى حال ان تكون الاجراءات المحلية المتبعة فيها مقبولة لدى البنك كى تكفل هذه الاجراءات تنافسا كلفيا للحصول على أسعار معقولة . ومن ثم ناته فى المناقصة التنافسية المحلية :

١ - يسمح للشركات والمكاتب الأجنبية - اذا رغبت فى ذلك - التقدم بمطاعاها والاشتراك فى المناقصة وفقا للاجراءات المحلية المتبعة .

ب - يحاط المتقدمين للمناقصة بالاساليب التى ستببع فى تقييم المعطيات المقدمة وارساء التعاقد . ولا يكون تطبيق هذه الاساليب جزائيا .

### ثالثا : الشراء المباشر دوليا ومحليا :

٣ - ٤ - الشراء المباشر أسلوب لتجهيز المشروعات الدولية قوامه المقارنة بين أسعار يتم الحصول عليها من مجموعة من الموردين المحليين أو الاجانب ، ولا يجدر عادة ان يقل عددهم عن ثلاثة ، وذلك لضمان الحصول على أسعار تنافسية يمكن المقارنة بينها لاختيار انسبها .

ويعتبر أسلوب الشراء المباشر مطيا ودوليا اسلوبا ملائما لتوريد سلع متوافرة بالاسواق ، او ذات مواصفات قياسية خفيفة القيمة ، وفى بعض الاحيان أيضا يعتبر هذا الاسلوب ملائما لتنفيذ أشغال بسيطة وصغير حجما .

ولا يتطلب أسلوب الشراء المباشر اعداد أى وثائق رسمية للمناقصة ، ولذلك فهو أسلوب يتصف بالبساطة واليسر ، ويحقق

سرعة في الحصول على التجهيزات المطلوبة للمشروع ، وإن كان يحمل المسئولين عن اتباعه بمسئولية جديدة بالاعتبار .

#### رابعاً : التمتع المباشر :

٢ - ٥ - سبق ان قلنا ان المناقصة الدولية التنافسية قد لا تلائم بعض الحالات التي يواجهها تجهيز المشروع الدولي الممول من البنك الدولي .

ومن هذه الحالات ما يأتي :

١ - قد يكون ثمة عقد توريد بضائع أو عقد مقاوله اشغال سبق ارساله بعد اتباع الاجراءات التي ارتضاها البنك وفقاً للاتحة منقصلته ثم يحتاج الامر الى توسيع نطاق هذا العقد القائم والجارى تنفيذه ، اما لزيادة ما يستطلبه المشروع مسداً لاحتياجاته من بضائع ذات طبيعة مماثلة للبضائع المتعقد على توريدها أصلاً ، أو لاضافة انشاءات جديدة لا تخلف في طبيعتها عن الانشاءات الاصلية . ويكون مؤكداً لدى البنك ان اللجوء الى مزيد من التنافس يكون غير ذي جدوى ، اذ لن يترتب على ذلك للمشروع ميزة ما . هذا بالاضافة الى ان الاسعار المعروضة من خلال العقد الموسع تبدو معقولة . وعندئذ فان التمتع المباشر يكون تنافس يعتبر أسلوباً ملائماً في هذه الظروف .

بل انه يجدر ، كلما كان اللجوء الى مثل هذا العقد الموسع متوقعاً ابتداءً ، ان ينص في العقد الاصلى على ذلك .

ب - قد يكون توحيد المعدات أو قطع التيار قياسياً لضمان اتقانها والمعدات الموجودة من قبل مبرراً لمزيد من الشراء من المورد الاصلى .

ولكى يكون مثل هذا الشراء مقبولا يجب :

— ان تكون المعدات الاصلية مناسبة .

— ان يكون ما يشتري من المعدات اقفل عددا من المعدات الموجودة من قبل بصفة عامة .

— ان يكون السعر معتدلا .

— ان يكون اللجوء الى استجلاب طراز آخر مبتدأ من المعدات قد سبق أن درس ، ورفض لأسباب مقبولة من قبل البنك .

ج — قد تكون المعدات المطلوب تزويد المشروع بها محمية بحقوق ملكية صناعية ، وليس بالإمكان الحصول عليها سوى من مصدر واحد محسوب . وعندئذ فمن غير المجدي المسمى من طريق غير التعاقد المباشر للعثور على تلك المعدات لدى غير ذلك المصدر .

د — قد يشترط التعاقد الملتزم بتصميم عملية لضمان حسن أدائه للتراتب ان يكون شراء اصناف حيوية من مورد معين . وعندئذ يجدر التعاقد المباشر مع هذا المورد بشأن الاصناف المذكورة ، وذلك من أجل صالح المشروع في سبيل كفاءة حصوله على تصميم للعملية على اكمل وجه .

هـ — في بعض الحالات الاستثنائية ، قد يكون التعاقد المباشر، طلبية للحاجة الى تصميم مبكر لبعض المبلغ تفاديا لتأخيرات تكبدتها على الرغم من أن التسوق يفضل عادة من أجل الحصول على أفضل سعر .



و - في بعض الحالات الاستثنائية قد يكون اللجوء الى التعاقد المباشر مقبولا للتوصل الى ابرام عقد اشغال مدنية ، وذلك بعد ان تكون اجراءات المناقصة التنافسية قد اخفقت ( بما في ذلك اعادة المناقصة ومعا لاحكم الفقرة ٢ - ٦٠ سالف الاشارة اليها ) في التوصل الى مقاول قادر وعلى استعداد لتنفيذ الاعمال المطلوبة بسعر مقبول .

#### خامسا : التكليف المباشر :

٣ - ٦ - يقصد بالتكليف المباشر استخدام العاملين لدى المقترض ومعداته لتنفيذ الانشاءات المطلوبة للمشروعات المسولة من جانب البنك .

نفى الجهات المقترضة ( مثل الحكومات او شركات التمويل الاتملى ) قد تقوم وحدات للانشاءات غير مستقلة ماليا او اداريا . وقد يكون تكليف مثل هذه الوحدات بتنفيذ الاشغال المدنية الوسيلة الوحيدة عمليا لتزويد المشروعات المذكورة بما قد تحتاجه من بعض انواع الانشاءات ، وذلك في الحالات الآتية :

١ - ان تكون الاشغال المطلوب تنفيذها غير ممكن تحديد حجمها مسبقا .

ب - ان تكون هذه الاشغال صغيرة المدى ، او في مواقع مبعثرة او نائية ، مما يؤدي الى جعل تكليف التعبئة بالنسبة للمقاولين مرتفعة الى حد غير معقول .

ج - ان تقتضى الانشاءات تنفيذها دون عرقلة التشغيل .

د - ان تكون مخاطر عرقلة التشغيل التي لا امكان لتفاديها جازما تحلها من جانب المقترض على نحو افضل مما لو تحملها المقاول .

هـ - الا يكون ثمة مقاول راغب في تنفيذ الاشغال المدنية المطلوبة .

رأينا فيما تقدم احكام لائحة مناقصات البنك الدولي بالنسبة  
لوسائل التعاقد التي يعول عليها في تجهيز المشروعات الممولة منه .  
وهذه الوسائل هي :

- (١) المناقصة التنافسية الدولية .
- (٢) المناقصة التنافسية المحلية .
- (٣) الشراء المباشر دوليا أو محليا .
- (٤) التعاقد المباشر .
- (٥) التكليف المباشر .

وأوضحنا السمات التي تميز كل من هذه الوسائل في خطوطها  
العريضة ودون دخول في التفاصيل بطبيعة الحال . على أن لائحة  
مناقصات البنك تضى فتورد احكامها خاصة في أربعة جوانب ، وذلك  
على النحو الآتى :

#### أولا : التوريد عن طريق وكالات الأمم المتحدة :

٢ - ٧ - قد يعتبر التوريد في بعض الأحوال عن طريق منظمة  
العمل الدولية ، أو صندوق الأمم المتحدة الدولي لاغثة الطفولة ، أو منظمة  
الصحة العالمية ، أو غيرها من الوكالات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة ،  
أكثر وسائل التوريد إقتصادا وأفضلها فعالية وكفاءة .

ويكون ذلك على الأخص في مجالات التعليم والصحة وتوفير مياه  
الرى والصرف الصحى .

ويتم التوريد في هذه الأحوال وفقا للإجراءات المتبعة في  
الوكالة المعنية .

#### ثانيا : استخدام وكالة للتوريد :

٢ - ٨ - إذا رغب المقرض في استخدام إحدى الشركات

المختصة في تأدية عمليات التوريد الدولي كوكيل عنه ، لما لان عملية التوريد المطلوبة على قدر خاص من التعقيد ، او لانتشار المقترض الى الخبرة والكفاءة التنظيمية اللازمتين لممارسة هذه العملية بنفسه جزا له . ذلك ، على ان تتخذ الترتيبات في هذا الخصوص على نحو يتفق مع احكام لائحة البنك .

### **ثالثا : التوريد في اطار القروض الممنوحة لوسطاء التمويل :**

٣ - ٩ - يجوز للبنك ان يمنح قروضا الى مؤسسات لتعيد هذه المؤسسات اقراض حصيلة هذه القروض الى منتفعين .

وعلى سبيل المثال ، يجوز للبنك ان يمنح قرضا لمؤسسة ائتمان زراعى ، لتتولى هذه المؤسسة تسليف حصيلة القرض للمزارعين من اجل انفاقتها فيها يعود بالنفع على الزراعة او غيرها من الغايات الاجتماعية العامة ، او ان يمنح البنك قرضا لشركة تمويل مشروعات انماية فيقوم البنك بتقديم قروض فرعية من حصيلة القرض الاصلى لاصحاب مشروعات تهدف الى خدمة اغراض التنمية التى منح من اجلها القرض الاصلى .

في مثل هذه الحالات يقوم هؤلاء المنتفعون بالشراء عادة بموجب الممارسات التجارية السائدة ، على ان تكون مقبولة من البنك .

على انه حتى في هذه الحالات يظل أسلوب المناقصة التنافسية الدولية اكثر اساليب التوريد كفاءة واقتصادا عند شراء اعداد ووفرة من مواد معينة ، او تجميع كميات كبيرة من البضائع المتشابهة لبيعها بالجملة .

### **رابعا : التوريد في حالات برامج الاستيراد وقروض الاصلاح الهيكلى :**

٣ - ١٠ - في الحالات التى يقدم فيها البنك قروضا لتمويل برامج استيرادية ، او قروضا لتمويل برامج للاصلاح الهيكلى ، يجب بالنسبة

لمتعدد التجهيز ذات القيمة الكبيرة ، اتباع احكام نظام المناقصات التنافسية  
الدولية وعدم تجاهل هذا النظام ، مع معالجته بتبسيط في اجراءات الاعلان  
والعملية .

اما بالنسبة لمتعدد التجهيز الأخرى ذات القيمة غير الكبيرة ، فالمعادة  
إن يتم ابرامها وفقا للاجراءات التي تبناها وحدة القطاع العالم أو  
الخاص التي تقوم بعملية الاستيراد ، أو وفقا لاي ممارسات  
تجارية أخرى مستقرة يعتبرها البنك مقبولة لديه .

## الفصل السابع

### أحكام ملحق المراجعة والتفصيل

أشرنا في سياق استعراض أحكام لائحة مناقصات البنك الدولي إلى ملحقين يكمّلان تلك الأحكام ، أولهما بعنوان « مراجعة البنك لقرارات التوريد » وثانيهما بعنوان « التفصيل للصناع والمثاولين المحليين » .

وفيما يلي نعرض أحكام كل من هذين الملحقين .

#### أولا : مراجعة البنك لقرارات التوريد :

##### ١ — بالنسبة لتقدير الكفالية المسبق :

سبق أن أوضحنا (١) أنه بالنسبة لعقود معينة تتولى اشتاتبة القرض تحديد ما اذا كان بيان الصلاحية المسبق مطلوبا .

وفي الحالات التي تتطلب اتفاقية القرض اجراء تقدير الكفالية مسبقا ، يعد المقترض الدعوة الى ذلك ، ويقوم بهوافاة البنك بتفاصيل الاجراءات التي ستتبع في هذا الخصوص .

وقد لا يعقب البنك على هذه الاجراءات بطلب اى تعديل . ولكن اذا طلب البنك من المقترض اذخال اى تعديل يراه معقولا على هذه الاجراءات وجب على المقترض اجابة البنك الى التعديل الذى يشير به .

---

(١) بنيد (٢) - ١٠ .

ثم يعود المقرض بعد اجراء تقدير الكفالية المسبق فيقدم للبنك قائمة بالمتناقصين الذين تقرررت كتابتهم ، مع بيان اوجه صلاحيتهم ومؤهلاتهم ، وايضا بيان اسباب استبعاد من استبعد من المتقدمين لتقدير الكفالية ، وذلك كي يبدى البنك ما يكون لديه من تعليقات على هذه التقديرات ، قبل ابلاغ المتناقصين بقرار المقرض .

واذا اوصى البنك بافخال اضافة او استبعاد او تعديل على القائمة المذكورة ، وجب لعى المقرض الانصياع لذلك في حدود المعقول .

#### ٣ — بالنسبة لمراجعة البنك الوجوبية لبعض العقود :

اذا قضت اتفاقية القرض بان العقود التى سوف يبرمها المقرض تخضع لمراجعة مسبقة من البنك وجب التزام الاتى :

#### ٤ — قبل الدعوة الى التقدم بالمعطاءات :

— يقدم المقرض للبنك نص الدعوة للتقدم بالمعطاءات ، ووصفا بإجراءات الاعلان التى ستتبع فى المناقصة .

— يبدى البنك رايه فى هذه الوثائق والاجراءات .

— يجرى المقرض التعديلات التى يطلبها البنك ويراهها معقولة فى الوثائق او الإجراءات المذكورة .

— أى تعديلات اضافية يريد المقرض ادخالها على وثائق المناقصة يلزم ان يحصل على موافقة البنك على ذلك قبل اصدار الوثائق ووصولها الى ايدى من يحتل تقدمهم للمزايدة .

ب — قبل اتخاذ قرار نهائى بأرساء التعاقد :

بعد استلام المقترض للمطاعات وفض المظاريف وتقييم العطاءات وقبل اتخاذ قراره النهائى بشأن ارساء التعاقد يقوم :

✽ بإفادة البنك باسم المتزايد الذى سوف يرسو عليه العطاء .

✽ بتقديم تقرير مفصل الى البنك عن تقييم المطاعات الواردة ومقارنتها والتوصيات الخاصة بأرساء التعاقد ، فضلا عن أى معلومات أو بيانات أخرى محقولة قد يتطلبها البنك .

✽ قد يطلب البنك أن يكون هذا التقرير من اعتماد اخصائيين مقبولين لديه .

✽ إذا أرتأى البنك أن قرار ارساء المناقصة المقترح لا يتفق وأحكام اتفاقية القرض أو وجهات هذه اللائحة ، يأدر بإبلاغ المقترض برفضه لهذا الأرساء المقترح مع ابداء الأسباب التى انبثت عليها رفضه .

ج — إبرام العقد :

✽ إذا انتفى اعتراض البنك يبرم المقترض العقد مع من رسا عليه العطاء . ويجب أن يكون العقد غير مختلف فى شروطه وأحكامه اختلافا جوهريا مع الشروط والأحكام التى انبثت عليها وثائق الدعوة للتقدم بالعطاء أو لتقرير الكلية المسبق ، ما لم يسمح البنك بهذا الاختلاف . ونور توقيع العقد .

✽ تقدم للبنك نسختان طبق الأصل من هذا العقد .

يجب أن يسبق تقديم نسخة العقد إلى البنك حتى يمكن طلب سحب أول دفعة من اعتمادات القرض أثناء لفقتضيات هذا العقد .

#### ٢ — بالنسبة للعقود التي الواجبة المراجعة من قبل البنك :

كان ما تقدم بياناً بما يتبع من مراجعات لقرارات التجهيز بالنسبة للعقود التي توجب اتفاقية القرض أن يراجعها البنك حتى ترتب آثارها . على أنه قد لا تشترط اتفاقية القرض مثل هذه المراجعة بالنسبة لبعض العقود ، وعندئذ لا تنطبق بشأنها الأحكام المتقدمة .

— إلا أنه بالرغم من عدم وجوب مراجعة البنك بالنسبة لهذه العقود ، فإنه كى يجلب المقرض إلى أول طلب يقدمه إلى البنك للسحب من حساب القرض ، يتعين على المقرض أن يقدم إلى البنك فور التوقيع على العقد صورتين طبق الأصل منه ، كما عليه أن يزود البنك بتقييم للعروض التي قدمت والتوصيات التي أسفرت عن قرار إرسال التعاقد ، وكذلك أية مطلوبات أخرى قد يطلبها البنك ويكون لطلبها مبرر منطقي .

— وعلى البنك متى استقبل له مخالفة إرسال التعاقد أو العقد ذاته لاتفاقية القرض أو لأحكام اللائحة ، أن يبلغ المقرض بذلك مبيناً الأسباب التي بنى عليها قراره .

#### ٤ — بالنسبة لا يطروا أثناء سير العمل للعقد :

ما لم تدع ضرورة عجلة إلى ذلك ، فإنه إذا ارتأى المقرض أثناء سير العمل بالعقد ، الموافقة على إجراء أى تعديل جوهري ، أو تنازل عن أحكام



العقد وشروطه ، أو مد الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ العقد امتداداً جوهرياً ، أو إصدار أمر تغيير ، وذلك كله بما يزيد من تكلفة العقد بأكثر من النسبة المقررة في اتفاقية القرض طبقاً لأغراض هذه الفقرة ، فعلى المقرض أن يبلغ البنك بما هو مقترح من تعديل أو تنازل أو امتداد أو تغيير ، وكذلك بالأسباب المبررة لذلك .

ماذا ارتأى البنك أن ما يقترحه المقرض في هذا الصدد يخالف أحكام اتفاقية القرض فعليه أن يبلغ المقرض ذلك فوراً بتسليم مسبق .

#### **ثانياً : الأفضلية الممنوحة لبعض الصناعات والمقاولين المحليين :**

قد تدعو الحاجة إلى أن يشار في وثائق مناقصة توريد بضائع إلى تفضيل الصناعات المحليين بعد معين ، وفي مناقصة تشغيل إلى تفضيل مثل للمقاولين المحليين . فقد سبق أن رأينا أنه طبقاً للاتحة مناقصات البنك (١) من المسموح منح « هلمش تفضيل » للصناعات والمقاولين المحليين في بعض الحالات عند مقارنة عطاءاتهم بالعطاءات الأجنبية . وعلى ذلك فقد أدرج في الملحق (٢) للاتحة أحكام هذا التفضيل على التفصيل الآتي :

#### **بالنسبة لتفضيل الخالص بالصناعات المحليين :**

١ — للدولة المقرضة بعد الحصول على موافقة البنك أن تمنح قدرًا من الأولوية ، أو بمباراة أدنى هلمش تفضيل ، لبعض الصناعات المحليين عند مقارنة عطاءاتهم بالعطاءات الأجنبية المقدمة في ذات الخصوص .

ولكى يعمل بهلمش التفضيل هذا بتعين :

١ — أن يقتنع البنك بوجاهة مبرراته ، ويوافق على منحه . فمن الواضح أن هذا التفضيل ليس حتمياً في كل عطاء يتقدم إليه

---

(١) راجع البند ( ٢ — ٥٥ ) .

صناع محليون ، ولا يتمتع به هؤلاء وجوبا لجرد صفتهم هذه .  
وذلك على خلاف ما قد تنفى به قوانين ولوائح المناقصات والمزايدات  
المطية في بعض الاحيان من تقرير هلمش تفضيل وجوبى لوردى المنتجات  
والخدمات المحلية . وعلى سبيل المثال تنص المادة ١٨ من القانون  
المصرى رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بالصنادار قانون تنظيم المناقصات  
والمزايدات على انه « يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء  
الافضل شروطا والاقل سعرا . ويعتبر العطاء المقدم عن توريدات  
من الانتاج المحلى او عن اعمال او خدمات تقوم بها جهات مصرية  
اقل سعرا اذا لم تتجاوز الزيادة فيه ١٥ ٪ من قيمة اقل عطاء  
اجنبى ، ولا يجوز الخروج على حكم هذه الفقرة الا في حالات الضرورة  
القوى التى تقتضيها المصلحة العامة وبموافقة وزير المالية » .

ب - ان يشار بوضوح الى هلمش التفضيل الممنوح للصناع المحليين  
في وثائق مناقصة التوريد . كما يشار الى البيانات اللازمة لتقرير هذا  
التفضيل لعطاء محلى .

ج - ان تتبع عند تقييم العطاءات ومقارنتها ، الاساليب والخطوات  
التي سوف يرد ذكرها في البنود ٢ و ٣ و ٤ التالية .

٢ - لاعمال هذا التفضيل الذى قد يقرر للصناع المحليين يجرى  
تصنيف العطاءات التى توافرت فيها الشروط التى تتطلبها الدعوة  
الى العطاء وفقا لاحدى المجموعات الثلاثة الآتية :

١ - المجموعة ( ١ ) وتدرج بها العطاءات التى تعرض بضائع مصنعة  
في بلد المقترض اذا ما تسنى لصاحب العطاء ان يقنع كلا من المقترض  
والبانك بأن تكاليف تصنيع هذه البضائع تنطوى على قيمة مضافة في بلد  
المقترض بما لا يقل عن ٢٠ ٪ من سعرها على اسس تسليم المصنع .

( ب ) ( المجموعة ( ب ) ) : وتدرج بها جميع العطاءات المطية الأخرى .

( ج ) ( المجموعة ( ج ) ) : وتدرج بها بقية العطاءات الأخرى .

٣ — ثم يبدأ بأجراء مقارنة بين العطاءات الداخلة في كل من هذه المجموعات الثلاثة على حدة ، وذلك بعد استبعاد ما قد يكون مضافا الى السعر من الرسوم الجمركية او غيرها من رسوم الاستيراد او الضرائب على المبيعات ، او ما شابه ذلك من رسوم او ضرائب مفروضة على بيع البضائع او تسليمها حسب العطاءات .

ثم بعد تحديد أدنى العطاءات المقبية في كل مجموعة ، تجرى مقارنة بين أقل العطاءات في المجموعات الثلاثة .

فإذا تبين من المقارنة ان أحد العطاءات من المجموعة ( ا ) او من المجموعة ( ب ) هو أقل العطاءات اُرسيت عليه المنقصة .

٤ — فإذا اتضح من المقارنة المشار اليها بعاليه ، ان أقل العطاءات شعرا هو العطاء الذى ينتمى الى المجموعة ( ج ) فإنه تجرى مقارنة بين عطاءات هذه المجموعة كلها وأدنى عطاء في المجموعة ( ا ) على ان تضاف من أجل تحقيق اهدف هذه المقارنة فحسب ، الى سعر العطاء المقيم للبضائع المستوردة ، والمعرض من جانب كل من عطاءات المجموعة (ج) مبلغ ليعادل قيمة الضريبة الجمركية وغيرها من رسوم الاستيراد التى يتعين على مورد غير محب ان يدفعها عن استيراد البضائع التى ينصب عليها عطاء المجموعة ( ج ) بحيث لا تزيد هذه القيمة المضافة على ١٥ ٪ من سعر ( سيف ) المعرض لهذه البضائع .

ماذا اسفرت هذه المقارنة الأخيرة عن كون عطاء المجموعة ( ١ ) هو الأفضل فان الزيادة ترتضى عليه ، والا فان احدى العطاءات من المجموعة ( ج ) كما اسفرت عنها المقارنة المبينة بالفقرة ( ٣ ) سالف الإشارة إليها ، هي التى يوقع عليها الاختيار للتعاقد .

### بالنسبة لتفضيل المفاضل بالمقاولين المحليين :

٥ - عند اجراء مناقصة دولية تنافسية من اجل تزويد المشروع بالمقاول من البنك الدولى باستعمال مدنية . يجوز للمقترض بالاتفاق مع البنك على ما تقدم ذكره ، ان يمنح « هامش تفضيل » بنسبة ٧٠٪ الى المقاولين المحليين .

ويطبق تفضيل المقاولين المحليين هذا في البلاد المؤهلة نتيجة لاتخافس معدل دخل الفرد فيها دون غيرها من البلاد الأخرى .

ويمنح هذا التفضيل للمقاولين المحليين في تلك البلاد وفقا للاحكام التالية :

( ١ ) المقاولون المحليون المتقدمون بطلب الانتفاع بالتفضيل المشار اليه يتكون كجزء من بيانات كفايتهم ( ١ ) ، بالبيانات اللازمة لتحديد مدى استحقاق شركة معينة او مجموعة معينة من الشركات المحلية للتفضيل المقترحه اليه ، وذلك حسب التصنيف الذى يحدده المقترض وزير مضيعة البنك .

ويدخل ايضا ضمن هذه البيانات تفاصيل عن الملكية .

ويجب ان تشير وثائق المناقصة الى منح هذا التفضيل ، والى الاستطوب الذى سيتبع في مقارنة المعاملات وتقييمها الاعمال هذا التفضيل .

( ١ ) براءة انه قد يشترط في بعض الحالات اجراء مسح لتقدير الكمية وفقا لما هو وارد في اتفاقية القرض .

( ب ) بعد ان يتلقى المقترض العطاءات ويراجعها ، فانه يجزى للعطاءات المستوفية للشروط تصنيفا الى مجموعتين على النحو التالى :

١ — المجموعة ( ١ ) : وتتضمن العطاءات المقدمة من مقاولين محليين مؤهلين للتفضيل .

٢ — المجموعة ( ب ) : وتتضمن العطاءات المقدمة من مقاولين آخرين ثم يضاف مبلغ قيمته ٧٪ من قيمة كل عطاء مقدم من مقاول ضمن المجموعة ( ب ) الى عطلته ، وذلك لغرض مقارنة العطاءات وتقييمها .

---



## الفصل الثامن

### نظرة ختامية وتعقيب

قد يمكن اجراء المقارنة بين احكام لائحة مناقصات البنك السخولى واحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية فى عديد من الجوانب ، وسنجد ان الفكرة الجوهرية التى تكمن وراء كل من النظامين الدولى والمحلى بشأن المناقصات واحدة ، تتمثل فى ارساء نظام قانونى يكفل انسب الطرق لابلاغ الجهات التى وضع من أجلها هذا النظام الى الحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات تزود بها مشروعاتها ذات النفع العام ، وذلك ايضا حرصا على ضمان حسن انفاق الاعتمادات المخصصة لتمويل تلك المشروعات فيها خصصت له هذه الاعتمادات اصلا .

### حرص البنك الدولى على سلامة الانفاق :

وقد بلغ من حرص البنك الدولى للانشاء والتعمير فى هذا المقام اشتراطه امكانية النص فى اتفاقية القرض التى يبرمها مع الحكومات المقترضة (١) على اقضاء احكام قوانين ولوائح المناقصات المحلية واستنزام العمل باحكام لائحة مناقصات البنك بالنسبة لكل مشروع يمول باعتمادات القرض التى يقدمها البنك الى الدولة المقترضة . ومن ثم يشترط البنك

(١) سواء كانت تقتضى لتحويل مشروع تتولاه مباشرة او تقتضى لتحويل مشروع تتولاه جهة تعمل لتحقيق اغراض الصالح المشترك ، ولو تمتعت من الناحية القانونية المحلية بالشخصية القانونية المستقلة ، ومثال تلك الجهات وحدات القطاع العام او وحدات الادارة المحلية .

الدولى ان تجرى المناقصات اللازمة لتزويد المشروع المول باعتمادات القرض سواء بالسلع أو الاشياء أو الخدمات على أساس أحكام لائحة مناقضته ، ويستلزم هيئة البنك على إجراءات هذه المناقصات في مختلف مراحلها ، فيطلب بيان الأسباب التي أوصلت اللجنة الى رفض عطاء وترجيح آخر ، الى غير ذلك من الموافقات السابقة أو الاجازات اللاحقة . وهذا كله يمليه حرص البنك المقرض على ان يأتى اتفاق المقرض لاعتماد القرض كليا أو جزئيا اتفاقا يتفق مع ما منح القرض الى الدولة المقرضة من اجله .

### حرص راس المال أصبح عرضا دوليا :

ولهذا فمعناها ثيرم اتفاقيه من اتفاقيات القروض أو المنح للتمثيلية الاقتصادية والفنية بين جمهورية مصر العربية ودولة من الدول الأجنبية وتحصل بمقتضاها مصر على منحة أو قرض فلن يكون بمستغرب ، ولا من غير المألوف في المعاملات الدولية ، ان تشترط الدولة المانحة أو المقرضة ان يخضع ذلك القرض أو تلك المنحة لقوانينها ولوائحها .

وسوف نجد مثلا على ذلك في اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٧٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، والمصنق عليها من رئيس الجمهورية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٨) فقد نص البند (١) من هذا الاتفاق على أن « تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا لأحكام هذا الاتفاق وفقا لما يطلبه المثلون عن الهيئة أو الهيئات المختصة بحكومة جمهورية مصر العربية ، ويوافق عليها ممثلون عن الوكالة التي تصنها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بإدارة مسئولياتها وفقا لأحكام



هذا الاتفاق ، او حسب طلب وموافقة ممثلين غيرهم تعينهم حكومة الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية مصر العربية . ويخضع تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة . وتقدم هذه المعونة طبقا للترتيبات التى يتفق عليها المثلون المذكورون اعلاه .

### تفهم مجلس الدولة المصرى لحقائق التمويل الدولى للمشروعات :

وقد تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لتفسير هذا البند على ضوء الخلاف الذى ناز حول خضوع التعاقدات التى تبرمها الهيئة العامة للصحة بالإسكندرية تنفيذاً لاتفاقية المنحة الامريكية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ خضوع هذه التعاقدات لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية .

وكانت وقائع الموضوع الذى طرح على الجمعية العمومية يتلخص فى انه بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ وقعت اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية والتى نصت — كما سبق ان رأينا — على ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقاً لاحكام هذا الاتفاق وفقاً لما يطلبه المثلون عن الهيئة او الهيئات المختصة بجمهورية مصر العربية ويوافق عليها ممثلون عن الوكالة التى تعينها حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، ويخضع تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة . وقد صعد قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بالتصديق على هذه الاتفاقية طبقاً للمادة ١٥١ من الدستور ووافق مجلس الشعب عليها . وفى اطار هذه الاتفاقية تم توقيع اتفاقية المنحة الامريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحى بالإسكندرية بتاريخ ٢٦/٨/١٩٧٩ . ثم عُدلت فى

١٩٧٩/٩/٢٢ . وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ بالتصديق على هذه الاتفاقية وتعديلها . كما وافق عليها مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤ . وتنفيذا لهذه الاتفاقية قامت الهيئة العامة للصحة بالإسكندرية بطرح مناقشتين محدوتين بين المفاوضين الأمريكيين ، الأولى خاصة بعملية انشاء خمس محطات جديدة والثانية خاصة بشنايع اتفاق الصرف الصحي وهما عليتان مولتان بالدولار الأمريكي ، كما طرحت الهيئة في مناقصة عامة محلية هي عملية تحسينات مصرف المطار البحرى ومشروع سنوحة والمنطقة الشرقية ، وهي عملية مولة باللجنة المصرى من ميزانية الهيئة . وطبقا لشروط النصّة المشار إليها فإن الذى يقوم باعداد شروط ومواصفات المناقصات التى تتم تنفيذا لها هي المكاتب الاستشارية الأمريكية حيث قامت مجموعة من المكاتب الاستشارية الأمريكية بوضع شروط ومواصفات هذه العمليات . وعند فتح مظاريف العملية الأولى تبين أن الشروط الموضوعية لا تتفق وأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ، فطلبت الهيئة العامة للصحة للصحة من المكاتب الاستشارية الأمريكية ضرورة مراعاة أن تتطابق شروط العقود والمناقصات التى تعد بمعرفة هذه المكاتب مع أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ . إلا أن وكالة التنمية الدولية الأمريكية المشرفة على المنحة رأت عدم تطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية على العقود والمناقصات التى تتم تنفيذا للاتفاقية . فطلبت الهيئة العامة للصحة للصحة بالإسكندرية من إدارة الفتوى لوزارة النقل البحرى والمصالح العامة بمقينة الاسكندرية ابداء الراى فى هذا الشأن ، فقامت ادارة الفتوى بعرض الموضوع على اللجنة الأولى لقسم الفتوى التى ارتأت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٥ يناير ١٩٨٥ إحالته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لأهميته وعموميته .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة بتاريخ ٣٠ ابريل ١٩٨٥ ناستقبلت ان اتفاقية المنحة الامريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحى بالاسكندرية الموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية والتعديل الاول لها والصادر بها القرار الجمهورى رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ والموافق عليهما من مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ٤ فبراير ١٩٨٠ تنص على اشتراط موافقة وكالة التنمية الدولية الامريكية على المستندات الخاصة بتأهيل المتعاقدين وتقديم المناقصات والاقتراحات وفقا لمعيار ومقاييس الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالمشروعات التى تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية ، وكذلك موافقتها على العقود والمتعاقدين وعلى اى تعديلات جوهرية فى هذه العقود مسواء ممولة من المنحة ام غير ممولة منها طالما تتم فى اطار الاتفاقية المذكورة ، مما يتطع بأن المشروعات التى تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظام قانونى معين منصوص عليه صراحة فى الاتفاقية بموجب اتباع المقاييس والمعايير القانونية الامريكية فيما يتعلق بإبرام العقود وشروط ومواصفات واجراءات المناقصات وتحديد افضلية المتنافسين بالنسبة لهذه المشروعات ، خاصة وان موافقة وكالة التنمية الدولية الامريكية على العقود والمتعاقدين وعلى التعديلات المخلصة ، واجبة بنص الاتفاقية . ويبين من الاوراق ان نظم التعاقد واختيار المتعاقدين التى تتبعها وكالة التنمية الدولية الامريكية فى التعاقد على المشروعات التى تبولها تختلف اختلافا واضحا عن النظم المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية .

واستطردت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان المادة ١٥١ من الدستور تقضى بأن يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها ، طبقا للاوضاع المقررة . ولما كانت اتفاقية المنحة الامريكية لتوسع شبكة الصرف الصحى بالاسكندرية

الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية قد مرت بمراحلها الدستورية بإبرام رئيس الجمهورية لها ، ثم موافقة مجلس الشعب عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة فتكون لها قوة القانون ، وتصبح فيها تضمنته من أحكام واجبة التطبيق باعتبارها قانونا خلاصا ، بحيث يتعين أعمال ما ورد بها من أحكام متعلقة بشروط وإجراءات التعاقد واختيار المتعاقدين حتى فيما تخرج عنه في هذا الشأن عن أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تطبيقا للقاعدة الأصولية من أن الخاص يقيد العام .

وانتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من ذلك بجلسة ٣٠ أبريل ١٩٨٥ الى وجوب تطبيق أحكام اتفاقية المنحة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحى بالإسكندرية فيما يتعلق باختيار المتعاقدين وإجراءات التعاقد فيها. خالف فيه أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية المشار اليها .

ويعتبر ما جاء بتفسير الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المعقودة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية تطبيقا سليما لما جرى عليه العمل في المناقصات الدولية لتزويد مشروعات الدولة المقترضة من سلع وخدمات وأنشاءات . وأن كان قد بدأ الأمر غربيا اقضاء قانون مطبوع عن التطبيق ، إلا أن هذا هو المطلوب لارتضاء الدولة أو الهيئة الدولية المقترضة أو المقدمة للمنحة تحريك أموالها في اتجاه خدمة التنمية في الدولة المنوطة أو المقترضة .

وإذا كان قد جرى في العقود المبرمة مع المقاولين الأمريكيين الممولين من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية على النص على أن تنفيذ هذه العقود أنها يكون بمراعاة أحكام القانون المصرى ، إلا أنه ليس ثمة تعارض بين هذا النص الذى يرد في العقود المذكورة والحكم الذى أورده اتفاقية

المعونة الاقتصادية والفنية المعتمدة في ١٦ أغسطس ١٩٧٨ مع الولايات المتحدة الأمريكية من أن تقديم هذه المعونات يخضع للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة ، فقد أوضحت فتوى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع سلفة الفكران ما يخضع لتلك القوانين واللوائح انها هو تقديم هذه المعونات أى ابرام العقود وشروط ومواصفات واجراءات المناقصات وتجديد افضلية المتنافسين بالنسبة للمشروعات الممولة من اعتمادات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المخصصة لتلك المعونات الاقتصادية والفنية . اما مسارات العقد التالية في حال تنفيذ هذه هي التي يعينها النص الوارد في العقود المبرمة مع الدول المضيفة ، وذلك فيما لا تتعارض معه تعارضا جازيا مع القوانين واللوائح الأمريكية بما قد يهدد مبالغ التمويل الأجنبية بالضياح جزئيا أو كليا .

#### اللجنة الثانية بمد الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع :

ومما هو جدير بالتنويه في هذا المقام ان اللجنة الثانية لقسى الفتوى بمجلس الدولة عدلت تأييدت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٨٥ ما سبق أن ألفت به الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بشأن عدم سريان أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ في مجال المناقصات المتعلقة بمشروعات ممولة من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية .

وتتلخص وقائع الموضوع الذى عرض على اللجنة الثانية في ان الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة بوزارة الاسكان قام باعداد دفتر للشروط القانونية الخاصة بعملية تطوير وانشاء مجارى عذبة صغرى لطرحها في مناقصة . بيد أن مندوب الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية اعترض على بعض الأحكام الواردة به ، رغم اتفاقها مع القواعد المنصوص عليها بقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ، مستندا في ذلك الى ان الأحكام الواردة بالقانون المذكور ولائحته التنفيذية لا تسرى على العقود والمشتريات التى يبرمها الجهاز تنفيذا لاتفاقية المنحة

المبرمة بين جمهورية مصر العربية ووزارة الاسكان والولايات المتحدة  
الامريكية وتمثلها وكالة التنمية الدولية ، والصادر بالتصديق عليها قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ .

وقد استقبلت اللجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها  
المنعقدة بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٨٥ أن اتفاقية المنحة الامريكية لمشروع  
الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المنخفضة في مصر التي  
وافق عليها مجلس الشعب ، وصنق عليها رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢  
مارس ١٩٧٩ بقراره رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ وتم نشرها في الجريدة الرسمية  
تنص في المادة ( ٨ — عمومات ) على أن :

« يعتبر ملحق النصوص النمطية للبنحة ( ملحق ٢ المرفق ) جزءاً  
من هذه الاتفاقية » .

وينص ملحق الشروط النمطية لمنحة المشروع في المادة « ج » احكام  
الشراء ( بند ٣ — الخطط والمواصفات والعقود ) على انه : من اجل ايجاد  
اتفاق متبادل على المسائل التالية وما لم يتفق الاطراف على خلاف ذلك  
كتابة :

سيقوم المنوح بهواناة الوكالة بما يلي عند اعداده :

١ — أى خطط او مواصفات او جداول للشراء او الانشاء او عقود او  
اى مستندات اخرى متعلقة بالسلع والخدمات التي تنول من المنحة  
شاملة المستندات المتعلقة بتأهيل واختيار المتعاقدين وتقديم المطاوع  
والاقتراحات . ويتم ايضا تزويد الوكالة بأى تعديلات جوهرية في  
هذه المستندات عند اعدادها .

٢ - ستزود الوكالة أيضا بمثل هذه المستندات عند اعدادها وهي المتعلقة بأى سلع أو خدمات تعتبرها الوكالة ذات أهمية كبرى للمشروع ، وذلك على الرغم من انها لا تول من المنحة ، وسوف تحدد في خطابات تنفيذ المشروع الالوجه المتعلقة بالمسائل المذكورة فى هذين البندين ( ١ ) و ( ٢ ) .

وسوف تقوم الوكالة بالموافقة كتابة على المستندات الخاصة بتأهيل المتقدمين وتقديم المناقصات والاقتراحات للسلع والخدمات التى تول من المنحة وذلك قبل اصدارها وسوف تشمل احكامها معيار ومقاييس الولايات المتحدة .

٣ - وسوف تقوم الوكالة بالموافقة كتابة على العقود المبولة من المنحة للخدمات الهندسية وغيرها من الخدمات الفنية أو خدمات التشييد أو غيرها من الخدمات أو المعدات أو المواد ، كما تحدد فى خطابات تنفيذ المشروع قبل تنفيذ العقد ، وكذلك فان أى تعديلات جوهرية فى هذه العقود سوف توافق عليها الوكالة كتابة قبل تنفيذها .

٤ - سوف تقبل الوكالة المؤسسات الاستثمارية التى يستخدمها الممنوح للمشروع والتى لا تول من المنحة . كما تقبل مجال خدماتها والائراد الملحقين بالمشروع كما تحددها الوكالة ، وكذلك المؤسسات المتعاقدة للتشييد التى يستخدمها الممنوح للمشروع ، والتى لا تول من المنحة ، كما تقبل مجال خدماتها والائراد الملحقين بالمشروع كما تحددها الوكالة .

وقد استخلصت اللجنة الثانية المذكورة من صراحة النص المتقدم

اشتراط موافقة وكالة الفنية الدولية الأمريكية على المستندات الخاصة بتأهيل المتعاقدين وتقديم المناقصات والاقتراحات وفقا لمعايير ومقاييس الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمشروعات التى تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية وكذلك موافقتها على العقود والمتعاقدين ، وعلى اية تعديلات جوهرية فى هذه العقود سواء كانت مبنية من المنحة أم غير مبنية منها ، طالما تتم فى اطار الاتفاقية المذكورة ، مما يقطع بأن المشروعات التى تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظام قانونى معين منصوص عليه فى الاتفاقية بوجوب اتباع القليس والمغير القانونية الأمريكية فيما يتعلق بإبرام العقود وشروط وموافقات وأجراءات المناقصات وتحديد افضلية المتنافسين بالنسبة لهذه المشروعات .

وخلصت اللجنة الثانية من كل ذلك الى ذات ما سبق ان خلصت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، وافقت اللجنة بوجوب تطبيق احكام اتفاقية المنحة الأمريكية الصادرة بالتصديق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ والمتعلقة باختيار المتعاقدين واجراءات التعاقد ، فيما خالفته فيه احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية المشار اليها .

#### تبيد الغرامة ودعوة :

ولئن بنت هذه النتيجة التى توصلت اليها من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع واللجنة الثانية لقسم الفتوى غريبة على الفهم القانونى المطبق أول الامر ، الا انه لا يلبث الفكر القانونى ان يتبين بعد التأمل مبلغ رحابة الباب الذى افتتح بفضل مثل هذا الاجتهاد القانونى امام القانون الدولى الخاص وقانون التجارة الدولى ، على ان الامر — وقد اصبح بهذا الوضع — يحل رجل القانون المصرى بعاء السعى للالام باللوائح والمعامل بها فى الدول الاجنبية والمنظمات الدولية التى



أصبحت في الخصوصية المطروحة بمقتضى اتفاقية موقعة من جمهورية مصر العربية جزءاً من النظام القانونى المصرى يحكم مثل هذه الحالة الخاصة .

وهو ما يدعونا الى ان نهيب بالقائمين على تدريس القانون ان يهيئوا الاجيال الجديدة الى الانفتاح على الانظمة القانونية الاجنبية من اجل خدمة مصر ، وجعلها دواماً على مستوى الاصاله والمعاصرة .

---



# فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الأول : مدخل الى تجهيز المشروعات الدولية	٧
الفصل الثانى : الاحكام العامة للمناقصة الدولية التنافسية	١٥
الفصل الثالث : وثائق المناقصة الدولية التنافسية	٢٢
الفصل الرابع : فتح المظاريف وتقييم العطاءات	٤٥
الفصل الخامس : احكام تكميلية فى تقييم العطاءات	٥٣
الفصل السادس : وسائل التعاقد غير المناقصة الدولية التنافسية	٦١
الفصل السابع : احكام ملحق المراجعة والتفضيل	٧١
الفصل الثامن : نظرة ختامية وتعقيب	٨١
ملحق النص الانجليزى للاثحة مناقصات البنك الدولى	







be followed in the evaluation and comparison of bids to give effect to such preference; and

(b) After bids have been received and reviewed by the Borrower, responsive bids shall be classified into the following groups :

(i) Group A : bids offered by domestic contractors eligible for the preference; and

(ii) Group B : bids offered by other contractors.

For the purpose of evaluation and comparison of bids, an amount equal to 7,5 percent of the bid amount will be added to bids received from contractors in Group B.

bids shall then be compared with each other and if, as a result of this comparison, a bid from Group A or Group B is the lowest, it shall be selected for the award.

4. If, as a result of the comparison under para. 3 above, the lowest evaluated bid is a bid from Group C, all Group C bids shall be further compared with the lowest evaluated bid from Group A after adding to the evaluated bid price of the imported goods offered in each Group C bid, for the purpose of this further comparison only, an amount equal to; (i) the amount of customs duties and other import taxes which a non-exempt importer would have to pay for the importation of the goods offered in such Group C bid; or (ii) 15 percent of the c.i.f. bid price of such goods if said customs duties and taxes exceed 15 percent of such price. If the Group A bid in such further comparison is the lowest, it shall be selected for the award; if not, the lowest evaluated bid from Group C, as determined from the comparison under para. 3, shall be selected.

#### **Preference for Domestic Contractors**

5. For contracts for works to be awarded on the basis of international competitive bidding, the Borrower may, with the agreement of the Bank, grant a margin of preference of 7.5 percent to domestic contractors (1) in accordance with, and subject to, the following provisions :

- (a) Contractors applying for such preference shall be asked to provide, as part of the data for qualification, (2) such information, including details of ownership, as shall be required to determine whether, according to the classification established by the Borrower and accepted by the Bank, a particular firm or group of firms qualifies for a domestic preference. The bidding documents shall clearly indicate the preference and the method that will

- 
- (1) Preference for domestic contractors is applicable only in countries which qualify because of their low per capita income.
  - (2) In certain cases, prequalification, as provided in the Loan Agreement, will be required of such contractors or groups.



## **Appendix 2**

### **PREFERENCE FOR DOMESTIC**

#### **MANUFACTURERS AND CONTRACTORS**

##### **Preference for Domestic Manufacturers**

1. The Borrower may, with the agreement of the Bank, grant a margin of preference to certain domestic manufacturers when comparing domestic with foreign bids. All bidding documents for the procurement of goods will clearly indicate any preference to be granted to domestic manufacturers and the information required to establish the eligibility of a bid for such preference. The methods and stages set forth hereunder should be followed in the evaluation and comparison of bids.

2. For comparison, responsive bids will be classified in one of the following three groups :

(a) Group A : bids offering goods manufactured in the country of the Borrower if the bidder shall have established to the satisfaction of the Borrower and the Bank that the manufacturing cost of such goods includes a value added in the country of the Borrower equal to at least 20 percent of the ex-factory bid price of such goods;

(b) Group B : all other domestic bids; and

(c) Group C : bids offering any other goods.

3. In order to determine the lowest evaluated bid of each group, all evaluated bids in each group shall first be compared among themselves, without taking into account customs duties and other import taxes levied in connection with the importation, and sales and similar taxes levied in connection with the sale or delivery, pursuant to the bids, of the goods. Such lowest evaluated

for award and such other information as the Bank shall reasonably request. The Bank shall, if it determines that the intended award would be inconsistent with the Loan Agreement or the Guidelines, promptly inform the Borrower and state the reasons for such determination;

- (c) The terms and conditions of the contract shall not, without the Bank's concurrence, materially differ from those on which bids were asked or prequalification of contractors, if any, was invited; and
- (d) Two conformed copies of the contract shall be furnished to the Bank promptly after its execution and prior to delivery to the Bank of the first application for withdrawal of funds from the Loan Account in respect of such contract.

3. With respect to each contract not governed by the preceding paragraph, the Borrower shall furnish to the Bank, promptly after its execution and prior to delivery to the Bank of the first application for withdrawal of funds from the Loan account in respect of such contract, two conformed copies of such contract, together with the analysis of the respective bids, recommendations for award and such other information as the Bank shall reasonably request. The Bank shall, if it determines that the award of the contract, or the contract itself, is not consistent with the Loan Agreement or the Guidelines, promptly inform the Borrower and state the reasons for such determination.

4. Before agreeing to any material modification or waiver of the terms and conditions of a contract, or granting a material extension of the stipulated time for performance of such contract, or issuing any change order under such contract (except in cases of extreme urgency) which would increase the cost of the contract by more than the percentage of the original price specified in the Loan Agreement for the purpose of this paragraph, the Borrower shall inform the Bank of the proposed modification, waiver, extension or change order and the reasons therefor. The Bank, if it determines that the proposal would be inconsistent with the provisions of the Loan Agreement, shall promptly inform the Borrower and state the reasons for its determination.

## **Appendix I**

### **REVIEW OF PROCUREMENT DECISIONS BY**

#### **THE BANK**

1. In cases where prequalification is required under the Loan Agreement, the Borrower shall, before qualification is invited, inform the Bank in detail of the procedure to be followed, and shall introduce such modifications in said procedure as the Bank shall reasonably request. The list of prequalified bidders, together with a statement of their qualification and of the reasons for the exclusions of any applicant for prequalification, shall be furnished by the Borrower to the Bank for its comments before the applicants are notified of the Borrowers decision, and the Borrower shall make such additions to, deletions from or modifications in the said list as the Bank shall reasonably request.

2. With respect to all contracts which, in accordance with the Loan Agreement, are made subject to the Bank's prior review :

- (a) Before bids are invited, the Borrower shall furnish to the Bank for its comments, the text of the invitations to bid, a description of the advertising procedures to be followed for the bidding, and shall make such modifications in the said documents or procedures as the Bank shall reasonably request. Any further modification of the bidding documents shall require the Bank's concurrence before it is issued to the prospective bidders;
- (b) After bids have been received and evaluated, the Borrower shall, before a final decision on the award is made, inform the Bank of the name of the bidder to which it intends to award the contract and shall furnish to the Bank, in sufficient time for its review, a detailed report (prepared, if the Bank shall so request, by experts acceptable to the Bank), on the evaluation and comparison of the bids received, together with recommendations

firms for the partial financing of subprojects, the procurement is usually undertaken by the respective beneficiaries in accordance with established commercial practices, acceptable to the Bank. However, even in these situations, international competitive bidding may be the more efficient and economic procurement method for the purchase of large single items or in cases where large quantities of like goods can be grouped together for bulk purchasing.

### **Procurement in Imports Programs and Structural**

#### **Adjustment Loans**

3.10 Where the loan provides financing for an imports program, including structural adjustment loans, international competitive bidding with simplified advertising and currency provisions should be used for large value contracts. Other procurement is normally carried out in accordance with procedures followed by the private or public entity handling the imports or other established commercial practices acceptable to the Bank.

method for constructing some kinds of works. The use of force account may be justified where :

- (a) quantities of work involved cannot be defined in advance;
- (b) works are small and scattered or in remote locations where mobilization costs for contractors would be unreasonably high;
- (c) work must be carried out without disrupting ongoing operations;
- (d) the risks of unavoidable work interruption are better borne by the Borrower than by a contractor; or
- (e) no contractor is interested in carrying out the work.

#### **Procurement by UN Agencies**

3.7 There may be situations in which procurement through ILO, UNICEF, WHO or one of the other specialized agencies of the UN may be the most economical and efficient way of procuring goods and equipment, primarily in the fields of education, health and rural water supply and sanitation. In such cases, procurement is carried out in accordance with the procedures of the particular agency involved.

#### **Use of Procurement Agents**

3.8 Where procurement is particularly complex, or Borrowers lack the necessary organization and experience, Borrowers may wish to consider employing as their agent one of the firms which specialize in handling international procurement. Procurement carried out under such an arrangement would be in accordance with the Bank's Guidelines.

#### **Procurement in Loans to Financial Intermediaries**

3.9 Where the loan provides funds to an institution such as an agricultural credit institution or a development finance company, to be re-lent to beneficiaries such as farmers or business

additional works or goods of a similar nature. The Bank should be satisfied in such cases that no advantage could be obtained by further competition and that the prices on the extended contract are reasonable. Provisions for such an extension, if considered likely in advance, should be included in the original contract;

- (b) Standardization of equipment or spare parts, to be compatible with existing equipment, may justify additional purchases from the original supplier. For such purchases to be justified, the original equipment should be suitable, the number of new items should generally be less than the existing number, the price should be reasonable and the advantages of having another make of equipment should have been considered and rejected on grounds acceptable to the Bank;
- (c) The required equipment is proprietary and obtainable only from one source;
- (d) The contractor responsible for a process design requires the purchase of critical items from a particular supplier as a condition of his guarantee of performance;
- (e) In exceptional cases, the need for early delivery of particular goods may justify direct contracting in order to avoid costly delays, although shopping is usually preferable to obtain the best price; and
- (f) A negotiated civil works contract may be acceptable in exceptional circumstances where competitive bidding procedures, including rebidding pursuant to para. 2.60, have failed to produce a contractor able and willing to carry out the required works at a reasonable price.

#### **Force Account**

3.6 Force account, i.e., construction by the use of the Borrower's own personnel and equipment. (1) may be the only practical

- (1) A government-owned construction unit that is not managerially and financially autonomous should be considered a force account unit.

scope, are unlikely to attract foreign competition. LCB may be the preferred method of procurement where foreign bidders are not expected to be interested because (i) the contract values are small; (ii) works are scattered geographically or spread over time; (iii) works are labor intensive; or (iv) the goods or works are available locally at prices below the international market. LCB procedures may also be used where the advantages of international competitive bidding are clearly outweighed by the administrative or financial burden involved. Publication of a General Procurement Notice and notification of local representatives are not required for LCB; advertising may be limited to the local press or official gazette. Bidding documents may be in a local language and local currency will generally be used for the purpose of bidding and payment. If foreign firms wish to participate under these circumstances, they should be allowed to do so in accordance with local procedures. The local procedures under which LCB is carried out should be acceptable to the Bank. They should provide for adequate competition in order to ensure reasonable prices, and methods used in the evaluation of bids and the award of contracts should be made known to all bidders and not be applied arbitrarily.

#### **International and Local Shopping**

3.4 Shopping is a procurement method based on comparing price quotations obtained from several foreign or local suppliers, usually at least three, to ensure competitive prices. It requires no formal bidding documents, and is an appropriate method for procuring readily available off-the-shelf goods or standard specification commodities that are small in value and, in some cases, small simple works.

#### **Direct Contracting**

3.5 Direct contracting without competition may be an appropriate method under the following circumstances :

- (a) An existing contract for works or goods, awarded in accordance with procedures acceptable to the Bank, may be extended for the construction or provision of

revisions in the specifications or modifications in the project or both before inviting new bids.

### **III. OTHER METHODS OF PROCUREMENT**

#### **General**

3.1 There are circumstances where international competitive bidding would not be the most economic and efficient method of procurement, and where other methods are deemed more appropriate. The particular methods and the categories of goods and works to which they apply are determined by agreement between the Bank and the Borrower, and are specified in the Loan Agreement. The Bank's policies with respect to margins of preference do not apply to methods of procurement other than international competitive bidding. The more common procurement methods which are generally considered in situations where international competitive bidding may not be suitable are set forth in paras. 3.2-3.6.

#### **Limited International Bidding ( LIB )**

3.2 Limited international bidding is essentially international competitive bidding by direct invitation without open advertisement, and may be an appropriate method of procurement in cases where (i) the amounts are small, (ii) there are only a limited number of suppliers of the particular goods or services needed or (iii) other exceptional reasons may justify departure from full ICB procedures. Under LIB, Borrowers should seek bids from a list of potential suppliers broad enough to assure competitive prices. Domestic or regional preferences are not applicable in the evaluation of bids under LIB. In all respects other than advertisement and preferences, ICB procedures should apply.

#### **Local Competitive Bidding ( LCB )**

3.3 Competitive bidding advertised locally and in accordance with local procedures may be the most efficient and economical way of procuring goods or works which, by their nature or



### **Award of Contract**

2.58 The Borrower should award the contract, within the period of the validity of bids, to the bidder whose bid has been determined to be the lowest evaluated bid and who meets the appropriate standards of capability and financial resources. A bidder should not be required, as a condition of award, to undertake responsibilities for work not stipulated in the specifications or otherwise to modify his bid.

### **Extension of Validity of Bids**

2.59 Generally, Borrowers should complete bid evaluation and award within the initial period of bid validity so that extensions are not necessary. An extension of bid validity, if justified by exceptional circumstances, should be requested in writing from all bidders before the expiration date, and the Bank should be notified. When an extension of bid validity period is requested, bidders should not be requested or be permitted to change the price or other conditions of their bid. Bidders should have the right to refuse to grant such an extension without forfeiting their bid security, but those who are willing to extend the validity of their bid should be required to provide a suitable extension of bid security.

### **Rejections of All Bids**

2.60 Bidding documents usually provide that Borrowers may reject all bids. However, the Borrower should consult with the Bank before holding any negotiations, or rejecting all bids or soliciting new bids. All bids should not be rejected and new bids invited on the same specifications solely for the purpose of obtaining lower prices, except in cases where the lowest evaluated bid exceeds the cost estimates by a substantial amount. In such cases, the Borrower may, as an alternative to rebidding, negotiate with the lowest evaluated bidder (or failing a satisfactory response, with the next lowest bidder) to try to obtain a satisfactory contract. Rejection of all bids is also justified when bids are not substantially responsive or there is lack of effective competition. If all bids are rejected, the Borrower should review the causes justifying the rejection and consider making either

### **Domestic and Regional Preferences**

**2.55** At the request of the borrowing country, and under conditions to be agreed with the Bank and set forth in the bidding documents, a margin of preference may be accepted under international competitive bidding for :

- (a) goods manufactured in the borrowing country when comparing domestic bids with those from foreign manufacturers;
- (b) goods manufactured in other member countries which have joined with the borrowing country in a regional preferential tariff agreement among developing countries designed to foster their economic integration by a customs union or free trade area, when comparing bids from such manufacturers with other foreign bids; and
- (c) civil works, in member countries below a specified level of GNP per capita, when comparing bids from eligible domestic contractors with those from foreign contractors.

**2.56** Where preference for domestic manufacturers or domestic contractors is allowed in accordance with the provisions of the Loan Agreement, the methods and stages set forth in Appendix 2 to these Guidelines should be followed in the evaluation and comparison of bids.

### **Postqualification of Bidders**

**2.57** If bidders have not been prequalified, the Borrower should determine whether the bidder whose bid has been evaluated the lowest has the capability and resources effectively to carry out the contract concerned. The criteria to be met should be set out in the bidding documents, and if the bidder does not meet them, his bid should be rejected. In such an event, the Borrower should make a similar determination for the next lowest evaluated bidder.

than price to be used for determining the lowest evaluated bid should, to the extent practicable, be expressed in monetary terms or given a relative weight in the evaluation provisions of the bidding documents.

2.52 For the purpose of evaluation and comparison of bids for the supply of goods to be procured on the basis of international competitive bidding :

- (a) Bidders will be required to state in their bids the c.i.f. port of entry price for the imported goods or the ex-factory price or off-the-shelf price of other goods offered in such bid;
- (b) Customs duties and other import taxes levied in connection with the importation, or the sales and similar taxes levied in connection with the sale or delivery of the goods pursuant to the bids, will not be taken into account in the evaluation of the bids; and
- (c) The cost of inland freight and other expenditures incidental to the transportation and delivery of the goods to the place of their use or installation for purposes of the project will be included.

2.53 In the procurement of works contracts, contractors are responsible for all duties, taxes and other levies, and bidders should take these factors into account in preparing their bids. The evaluation and comparison of bids shall be on this basis. Any procedure under which bids above or below a predetermined assessment of bid values are automatically disqualified is not permitted.

2.54 The Borrower should prepare a detailed report on the evaluation and comparison of bids setting forth the specific reasons on which the recommendation is based for the award of the contract. The Loan Agreement with the Bank will specify whether this report should be submitted to the Bank for its review before or after the award is made by the Borrower.

Guidelines, (ii) have been properly signed; (iii) are accompanied by the required securities; (iv) are substantially responsive to the bidding documents; (v) have any material errors in computation; and (vi) are otherwise generally in order. If a bid is not substantially responsive, i.e., it contains material deviations from reservations to the terms, conditions and specifications in the bidding documents, it should not be considered further. The bidder should not be permitted to correct or withdraw material deviations or reservations once bids have been opened. (11)

#### Evaluation and Comparison of Bids

2.40 The purpose of bid evaluation is to determine the cost of each bid to the Borrower in a manner that will permit a comparison of bids on the basis of their evaluated cost. The bid with the lowest evaluated cost, (12) but not necessarily the lowest submitted price, should be selected for award.

2.50 The bid price read out at the bid opening should be adjusted to correct any arithmetical errors. For the purpose of evaluation, adjustments should be made for the costs to the Borrower of any quantifiable non-material deviations or reservations. Price adjustment provisions applying to the period of execution of the contract should not be taken into account in the evaluation.

2.51 Bidding documents should specify the relevant factors in addition to price to be considered in bid evaluation and the manner in which they will be applied for the purpose of determining the lowest evaluated bid. Factors which may be taken into consideration include, inter alia, the costs of inland transport to the project site, the payment schedule, the time of completion of construction or delivery, the operating costs, the efficiency and compatibility of the equipment, the availability of service and spare parts, the reliability of proposed construction methods and minor deviations, if any. The factors other

---

(11) See para. 2.50.

(12) See para. 2.51.

visits. Bidders should be permitted to submit bids by mail or by hand. The date, hour and place for latest delivery of bids should be specified in the invitation to bid.

#### **Bid Opening Procedures**

2.45 The time for the bid opening should be the same as for the latest delivery of bids or promptly thereafter, and should be announced, together with the place for bid opening, in the invitation to bid. The Borrower should open all bids at the stipulated time. Bids should be opened in public; i.e., bidders or their representatives should be allowed to be present. The name of the bidder and total amount of each bid, and of any alternative bids if they have been requested or permitted, should be read aloud and recorded when opened, and a copy of this record sent to the Bank if so requested. Bids received after the time stipulated should not be considered.

#### **Clarifications or Alterations of Bids**

2.46 Except as otherwise provided in para. 2.60 of these Guidelines, no bidder should be requested or permitted to alter his bid after the first bid has been opened. The Borrower should ask any bidder for clarification needed to evaluate his bid but should not ask or permit any bidder to change the substance or price of his bid after the bid opening.

#### **Process To Be Confidential**

2.47 After the public opening of bids, information relating to the examination, clarification and evaluation of bids and recommendations concerning awards should not be disclosed to bidders or other persons not officially concerned with this process until the award of contract is announced.

#### **Examination of Bids**

2.48 The Borrower should ascertain whether the bids (i) meet the eligibility requirements specified in para 1.5 of these

perform their obligations under the contract would not be considered a default if such failure were the result of an event of force majeure as defined in the conditions of contract.

### **Language**

2.42 Bidding documents should be prepared in one of the languages (10) customarily used in international commercial transactions and should specify that the text of the documents in that language is governing.

### **Settlement of Disputes**

2.43 The conditions of contract should include provisions dealing with the applicable law and the forum for the settlement of disputes. International commercial arbitration may have practical advantages over other methods for the settlement of disputes. Borrowers should, therefore, consider providing for this type of arbitration in contracts for the procurement of goods and works. The Bank should not be named arbitrator or be asked to name an arbitrator.

## **C. Bid Opening, Evaluation and**

### **Award of Contract**

#### **Time Interval between Invitation and Submission of Bids.**

2.44 The time allowed for the preparation and submission of bids should be determined with due consideration of the particular circumstances of the project and the magnitude and complexity of the contract. Generally, not less than 45 days from the date of the invitation to bid or the date of availability of bidding documents, whichever is later, should be allowed for international bidding. Where large works or complex items of equipment are involved, this period should generally be not less than 90 days to enable prospective bidders to conduct investigations before submitting their bids. In such cases, the Borrower is encouraged to convene pre-bid conferences and arrange site

---

(10) English, French, Spanish.

services as quoted in the c.i.f. price by more than 15%, the entire costs of transportation and insurance will be financed by the Borrower.

2.38 The indemnity payable under the insurance should be in a freely convertible currency to enable prompt replacement of lost or damaged goods. If the Borrower does not wish to insure through an insurance company, evidence is needed that resources are readily available for prompt payment in a freely convertible currency of the indemnities required to replace lost or damaged goods.

2.39 Bidding documents should state the types and terms of insurance to be provided by the bidder. For civil works, a contractor's All Risk form of policy usually will be required. Bidding documents should permit contractors to place insurance with insurers from any eligible source. For large projects with several contractors on a site, a « wrap-up » or total project insurance arrangement may be provided by the Borrower, in which case Borrowers should seek competition for such insurance.

#### **Liquidated Damages and Bonus Clauses**

2.40 Provisions for liquidated damages or similar provisions in an appropriate amount should be included in bidding documents when delays in the completion of works or delivery of goods, or failure of the works or goods to meet performance requirements would result in extra cost, or loss of revenue or of other benefits to the Borrower. Provision may also be made for a bonus to be paid to contractors or suppliers for completion of works or delivery of goods ahead of the times specified in the contract when such earlier completion or delivery would be of benefit to the Borrower.

#### **Force Majeure**

2.41 The conditions of contract included in the bidding documents should stipulate that failure on the part of the parties to

vary, depending on the types of security furnished and on the nature and magnitude of the works. Contracts may provide for a percentage of the total payment to be held as retention money to secure full performance by the contractor. Security should extend sufficiently beyond the estimated date for completion of the works to cover the warranty or maintenance period specified in the contract. Alternatively, a separate security may be obtained for that period.

2.35 In contracts for the supply of goods, the need for performance security will depend on the market conditions and commercial practice for the particular kind of goods. Suppliers or manufacturers may be required to provide a bank guarantee to protect against non-performance of the contract. Such guarantee may also cover warranty obligations or, alternatively, a percentage of the payments may be held as retention money to cover warranty obligations. The guarantees or retention money should be reasonable in amount.

#### Transportation and Insurance

2.36 Bidding documents for goods should invite bids on cost, insurance and freight (c.i.f.) port of entry/border point terms, permitting, at the bidders option, transportation and insurance from any eligible source. (9) The evaluation and selection of the lowest evaluated bid should be on the basis of these c.i.f. prices. If the contract is signed on c.i.f. terms, the suppliers may arrange for transportation and insurance from any eligible source.

2.37 If the Borrower wishes to provide external transportation and insurance through national companies, bidders should be asked to quote free on board (f.o.b.) port of shipment prices in addition to the c.i.f. port of entry/border point price. Selection of the lowest evaluated bid will be on the basis of the c.i.f. price, but the Borrower may sign the contract on f.o.b. terms and make its own arrangements for transportation and insurance. Disbursements under the Bank loan will be limited to the c.i.f. price quoted by the bidder. If the costs of transportation and insurance arranged by the Borrower exceed the costs for those

---

(9) See paras. 1.5 and 1.6.



will be fixed or that price adjustments (upwards or downwards) will be made in the event changes occur in major cost components of the contract such as labor, equipment, materials and fuel. Price adjustment provisions are usually not necessary for simple contracts involving delivery of goods or completion of works within about a year, but should be included in works contracts which extend over several years. It is normal commercial practice to obtain firm prices for some types of equipment regardless of the delivery time and, in such cases, price adjustment provisions are not needed.

2.32 Contract prices may be adjusted by the use of a prescribed formula (or formulae) which breaks down the total contract cost into components that are adjusted by price indices specified for each component or, alternatively, on the basis of documentary evidence (including actual invoices) provided by the supplier or contractor. The use of the formula method of price adjustment is preferable to that of documentary evidence. The method to be used, the formula (if applicable) and the base date for application should be clearly defined in the bidding documents so that the same provisions will apply to all bidders.

#### **Advance Payments**

2.33 Any advance payment, made upon signature of a contract for goods or works, for mobilization and similar expenses should be related to the estimated amount of these expenses and be specified in the bidding documents. Amounts and timing of other advances to be made, such as for materials delivered to the site for incorporation in the works, should also be described in the bidding documents. The bidding documents should specify the arrangements for any security required for advance payments.

#### **Performance Security**

2.34 Bidding documents for works should require security in an amount sufficient to protect the Borrower in case of breach of contract by the contractor. This security should be provided by a performance bond or a bank guarantee, at the contractor's option, in an appropriate form and amount as specified in the bidding documents. The amount of the bond or guarantee may

### **Terms and Methods of Payment**

2.27 Payment terms should be in accordance with the international commercial practices applicable to the goods and works and the market in question. Contracts for supply of goods should provide for full payment on the delivery and inspection, if so required, of the contracted goods except for contracts involving installation and commissioning, in which case a portion of the payment may be made after the supplier has complied with all his obligations. The use of documentary letters of credit is encouraged so as to assure prompt payment to the supplier.

I: major contracts for plant and equipment, provision should be made for suitable advances and, in contracts of long duration, for progress payments.

2.28 Contracts for civil works should provide in appropriate cases for mobilization advances, advances on plant and material, regular progress payments and reasonable retention amounts.

2.29 Bidding documents should specify the payment method and terms offered, whether alternative payment methods and terms would be allowed and, if so, under what circumstances. The method of payment should take into account the available procedures for withdrawals of the proceeds of the loan. Disbursements of the proceeds of the loan are made at the request of the Borrower, generally through reimbursements for eligible amounts already paid by the Borrower to the supplier or contractor. However, the Bank may agree to make direct payment to a supplier or contractor, at the Borrowers specific disbursement request for each payment, or to make direct reimbursements to a commercial bank which has issued to a supplier or contractor a letter of credit that is covered by an agreement to reimburse, issued by the Bank at the request of the Borrower.

2.30 A more complete description of the Bank's disbursement procedures is provided in the current Guidelines for Withdrawal of Proceeds of IBRD Loans and IDA Credits.

### **Price Adjustment Clauses**

2.31 Bidding documents should state either that bid prices

rencies required to be made to the bidder. For the purpose of comparing prices, all bid prices should be converted to a single currency selected by the Borrower and stated in the bidding documents. The Borrower should make this conversion by using the selling (exchange) rates for those currencies quoted by an official source (such as the Central Bank) for similar transactions :

- (a) on a date selected in advance and specified in the bidding documents, provided that such date should not be earlier than 30 days prior to the date specified for the opening of bids nor later than the original date prescribed in the bidding documents for the expiry of the period of bid validity; or
- (b) on the date of decision (8) to award the contract or on the original date prescribed in the bidding documents for the expiry of the period of bid validity, whichever is earlier.

One of the above options should be selected by the Borrower and clearly stated in the bidding documents.

### **Currency of Payment**

2.25 Payment of the contract price should be made in the currency or currencies in which the bid price is stated in the bid of the successful bidder.

2.26 When the bid price is stated in one currency but the bidder has also requested payment in other currencies and has expressed the requirements in other currencies as a percentage of the bid price, the exchange rates to be used for purposes of payments shall be those used by the bidder in his bid, so as to ensure that the value of the foreign currency portions of his bid price is maintained without any loss or gain.

---

(8) The data on which a decision is reached by the approving authority.

in which the contract price will be paid. The following provisions (paras. 2.21-2.26) are intended to (i) ensure that bidders do not have to bear any exchange risk with regard to the currency of bid and of payment, and hence may offer their best prices, (ii) give bidders in countries with weak currencies the option to use a stronger currency and thus provide a firmer basis for their bid price; and (iii) enable the Borrower to select the lowest responsive bidder as of the date of its decision to award the contract, but at the same time, ensure fairness to all the bidders.

### **Currency of Bid**

2.21 Bidding documents should state that the bidder may express the bid price in his country's currency or, at his option, in a currency widely used in international trade. Such international currency will be selected by the Borrower and specified in the bidding documents. A bidder who expects to incur expenditures in more than one currency and wishes to be paid accordingly should state the respective portion of his bid price in each such currency. Alternatively, the bidder may express the entire bid price in one currency and indicate the percentages of the bid price required to be paid in other currencies and the exchange rates used in the calculations.

2.22 In the bidding documents for the supply and/or installation of equipment, the Borrower may require bidders to state the portion of the bid price representing local costs in the Borrower's currency.

2.23 In bidding documents for works, the Borrower may require bidders to state the bid price entirely in the Borrower's currency, along with the requirements for foreign currency payments expressed as a percentage of the bid price for each such foreign currency. Each bidder should specify the exchange rates he has used in such calculations. Alternatively, the Borrower may require bidders to use exchange rates specified in the bidding documents.

### **Currency Conversion for Bid Comparison**

2.24 The bid price is the sum of all payments in various cur-

time before the date of bid submission to enable bidders to take appropriate actions.

### **Standards**

2.17 If particular national or other standards with which equipment, materials or workmanship must comply are cited, bidding documents should state that equipment, materials or workmanship meeting other standards which ensure equivalent or higher quality than the standard specified will also be accepted.

### **Use of Brand Names**

2.18 Technical specifications should be based on relevant characteristics and/or performance requirements. References to brand names, catalog numbers or similar classifications should be avoided. If it becomes necessary to quote a brand name or catalog number of a particular manufacturer to clarify an otherwise incomplete specification, the words « or equivalent » should be added after such reference. The specification should permit the acceptance of offers for goods which have similar characteristics and which provide performance and quality at least equal to those specified.

### **Limits on Disbursements**

2.19 Bidding documents should state that disbursements (6) from the proceeds of Bank loans will be limited to financing goods and works provided from eligible sources. (7) The Bank requires information concerning the country of origin of the goods and works, its finances, and the bidding documents should require the supplier or contractor to furnish the necessary information.

### **Currency Provisions**

2.20 Bidding documents should state the currency or currencies in which bidders are to state their prices, the procedure for conversion of prices expressed in different currencies into a single currency for the purpose of comparing bids, and the currencies

---

(6) See paras. 2.29-2.30 for disbursement procedures.

(7) See para. 1.5.

may be required, but it should not be set so high as to discourage bidders. Bid security should remain valid for a period of 30 days beyond the validity period for the bids to provide reasonable time for the Borrower to act if the security is to be called. Bid security should be released to unsuccessful bidders once it is determined that they will not be awarded a contract.

#### **Conditions of Contract**

2.15 The contract documents should clearly define the scope of work to be performed, the goods to be supplied, the rights and obligations of the Borrower and of the contractor or supplier and the functions and authority of the engineer or architect, if one is employed by the Borrower, in the supervision and administration of the contract. In addition to the general conditions of contract, any special conditions appropriate to the nature and location of the project should be included.

#### **Clarity of Bidding Documents**

2.16 Bidding documents should be so worded as to permit and encourage international competitive bidding and should set forth clearly and precisely the work to be carried out, the location of the work, the goods to be supplied, the place of delivery or installation, the schedule for delivery or completion and the warranty and maintenance requirements as well as any other pertinent terms and conditions. In addition, the bidding documents, where appropriate, should define the tests, standards, and methods that will be employed to judge the conformity of equipment as delivered, or works as performed, with the specifications. Drawings should be consistent with the text of the technical specifications. The bidding documents should specify any factors which will be taken into account in addition to price in evaluating bids, and how such factors will be quantified or otherwise evaluated. If bids based on alternative designs, materials, completion schedules, payment terms, etc., are permitted, conditions for their acceptability and the method of their evaluation should be expressly stated. Any additional information, clarification, correction of errors or alterations of bidding documents should be sent to each recipient of the original bidding documents in sufficient

as necessary appendices, such as formats for various securities. If a fee is charged for the bidding documents, it should be reasonable and reflect the cost of their production and should not be so high as to discourage qualified bidders. Guidelines on critical components of the bidding documents are given in the following paragraphs. The Loan Agreement will specify whether the bidding documents should be submitted to the Bank for review before they are issued to prospective bidders.

### **References to Bank**

**2.12** If the Borrower wishes to refer to the Bank in bidding documents the following language should be used . . .

« . . . (name of Borrower) . . . has received (or in appropriate cases has applied for) a loan from the International Bank for Reconstruction and Development in various currencies equivalent to US \$ . . . toward the cost of (name of project), and intends to apply a portion of the proceeds of this loan to eligible payments under the contract (contracts) for which this invitation to bid is issued. Payment by the International Bank for Reconstruction and Development will be made only at the request of (name of Borrower) and upon approval by the International Bank for Reconstruction and Development and will be subject in all respects, to the terms and conditions of the Loan Agreement. No party other than (name of Borrower) shall derive any rights from the Loan Agreement or have any claim to loan proceeds.

### **Validity of Bids and Bid Security**

**2.13** Bidders should be required to submit bids valid for a period, specified in the invitation to bid, sufficient to enable the Borrower to complete the comparison and evaluation of bids, review the recommendation of award with the Bank (if required by the Loan Agreement) and obtain all the necessary approvals so that the contract can be awarded within that period.

**2.14** Bid security, in the form and amount specified in the bidding documents, affording the Borrower reasonable protection,

### **Prequalification of Bidders**

2.10 Prequalification is advisable for large or complex works and, exceptionally, for custom designed equipment and specialized services to ensure, in advance of bidding, that invitations to bid are extended only to those who are capable. The Loan Agreement with the Bank will specify if prequalification is required for particular contracts. Prequalification may also be useful to determine a contractor's eligibility for domestic preference where this is allowed. (4) Prequalification should be based entirely upon the capability of prospective bidders to perform the particular contract satisfactorily, taking into account, inter alia, their (i) experience and past performance on similar contracts, (ii) capabilities with respect to personnel, equipment, and plant and (iii) financial position. The invitation to prequalify for bidding on specific contracts should be advertised and notified as described in paras 2.8-2.9 above. The scope of the contract and a clear statement of the requirements for qualification should be sent to all those that wish to be considered for prequalification. As soon as prequalification is completed, the bidding documents should be issued to the qualified bidders. All such bidders that meet the specified criteria should be allowed to bid.

### **B. Bidding Documents**

#### **General**

2.11 The bidding documents (5) should furnish all information necessary for a prospective bidder to prepare a bid for the goods and works to be provided. While the detail and complexity of these documents will vary with the size and nature of the proposed bid package and contract, they should generally include; invitation to bid; instructions to bidders; form of bid; form of contract; conditions of contract, both general and special; technical specifications; list of goods or bill of quantities and drawings, as well

- (4) See paras. 2.55-2.57,
- (5) Sample bidding documents for goods and works which meet the requirements of these Guidelines are available in the Bank for the guidance of borrowers.



of goods or works on the basis of international competitive bidding, the Borrower is required to prepare and forward to the Bank as soon as possible, and in any event not later than 60 days prior to the date of availability to the public of the tender documents relating to such goods or works, as the case may be, a general procurement notice. The Bank will arrange for the publication of such Notice in the United Nations Development Forum, Business Edition. The Notice should contain information concerning the recipient (or prospective recipient), amount and purpose of the loan, describe the goods and works to be procured under international competitive bidding, indicate, where known, the scheduled date for availability of the bidding or prequalification documents and specify the Borrower's agency responsible for procurement. The Borrower is required to provide the necessary information to update such Notice annually so long as any goods or works remain to be procured on the basis of international competitive bidding.

2.9 The international community should also be notified in a timely manner of the opportunities to bid for specific contracts. To that end, invitations to prequalify or to bid should be advertised in at least one newspaper of general circulation in the Borrower's country (and in the official gazette, if any). Copies of such invitations, or the advertisement thereof, should also be transmitted to local representatives of eligible countries that are potential suppliers of the goods and works required and to those who have expressed interest in response to the general procurement notice. Publication of the invitations in the Development Forum, Business Edition, is also encouraged. For large, specialized or important contracts, the Bank may require Borrowers to advertise the invitations to prequalify or to bid in well-known technical magazines, newspapers, and trade publications of wide international circulation. Notification should be given in sufficient time to enable prospective bidders to obtain documents and prepare and submit their responses. (3)

(3) See para. 2.44.

2.4 The size and scope of individual contracts will depend on the magnitude, nature and location of the project. For projects requiring a variety of works and equipment, separate contracts generally are awarded for the works and for the supply and/or installation of different major items of plant and equipment.

2.5 For a project requiring similar but separate civil works or items of equipment, bids may be invited under alternative contract options that would attract the interest of both small and large firms. Contractors or manufacturers should then be allowed to bid for individual contracts (slices) or for a group of similar contracts (package) at their option, and all bids and combinations of bids should be opened and evaluated simultaneously so as to determine the bid or combination of bids offering the most advantageous solution for the Borrower. (2)

2.6 In certain cases, e.g., where special processes or closely integrated manufacturing are involved, the Bank may accept turnkey arrangements under which the design and engineering, the supply and installation of equipment and the construction of a complete plant are provided under one contract. Alternatively, the Borrower may be responsible for the design and engineering, and invite bids for a single responsibility contract for the supply and installation of all goods and works required for the plant.

2.7 Detailed design and engineering of the goods and works to be provided, including the preparation of technical specifications and other bidding documents, should precede the invitation to bid for the contracts. However, in the case of turnkey contracts or contracts for large complex process plants, it may be undesirable or impractical to prepare complete technical specifications in advance. In such a case, it will be necessary to use a two-step procedure, first inviting unpriced technical proposals subject to technical clarifications and adjustments, to be followed by the submission of priced bids in the second step.

#### **Notification and Advertising**

2.8 Timely notification of bidding opportunities is essential in competitive bidding. For projects which include the procurement

---

(2) See paras. 2.49-2.54 for the bid evaluation procedures

## **II. INTERNATIONAL COMPETITIVE**

### **BIDDING ( ICB )**

#### **A. General**

##### **Introduction**

2.1 International competitive bidding, as used in these Guidelines, has the purpose of affording all eligible prospective bidders, (1) adequate notification of a Borrower's requirements and of providing all such bidders an equal opportunity to bid on the necessary goods and works.

##### **Reserved Procurement**

2.2 When ICB would be the appropriate method of procurement for particular goods or work, but the Borrower wishes to reserve this procurement for local suppliers or constructors, the Bank may accept such reserved procurement only on condition that :

- (a) it is not eligible for financing under the Bank loan; and
- (b) it will not significantly affect the satisfactory execution of the project in terms of costs, quality and completion time.

##### **Type and Size of Contracts**

2.3 The bidding documents should clearly state the type of contract to be entered into and contain the proposed contract provisions appropriate therefor. The most common types of contracts provide for payments on the basis of a lump sum, unit prices, cost plus fees or combinations thereof. Cost reimbursable contracts are acceptable to the Bank only in exceptional circumstances such as conditions of high risk or where costs cannot be determined in advance with sufficient accuracy. Such contracts should include appropriate incentives to limit costs.

---

(1) See para. 1.5.



advertising, should be in accordance with the Guidelines in order for advance contracts to be eligible for Bank financing, and the normal review process by the Bank should be followed. A Borrower undertakes advance contracting at its own risk, and any concurrence by the Bank with the procedures, documentation or proposal for award does not commit the Bank to make a loan for the project in question. The reimbursement by the Bank of any payments made by the Borrower under the contract prior to loan signing is referred to as retroactive financing and is only permitted within the limits specified in the Loan Agreement.

#### **Joint Ventures**

1.9 Manufacturers and contractors in the Borrower's country are encouraged to participate in the procurement process since the Bank seeks, through its procurement procedures, to encourage the development of local industry. Manufacturers and contractors in the Borrower's country may bid independently or in joint venture with foreign manufacturers or contractors, but the Bank does not approve conditions of bidding which require mandatory joint venture, or other forms of association between local and foreign firms.

#### **Bank Review**

1.10 The Bank reviews the Borrower's procurement procedures, documents, bid evaluations and contract awards to ensure that the procurement process is properly carried out. These review procedures are described in Annex I. The Loan Agreement will specify the extent to which these review procedures will apply in respect of the different categories of goods and works to be financed out of the proceeds of the loan.

#### **Misprocurement**

1.11 The Bank does not finance expenditures for goods and works which have not been procured in accordance with the agreed procedures and it is the policy of the Bank to cancel that portion of the loan allocated to the goods and works that have been misprocured. The Bank may, in addition, exercise other remedies under the Loan Agreement.

from, and produced in or supplied from Bank member countries and Switzerland. (8) Under this policy, bidders from other countries or bidder, offering goods and services from other countries should be disqualified from bidding for contracts intended to be financed wholly or in part from Bank loans.

1.6 Transportation of goods is not financed by the Bank if the services are rendered by enterprises from ineligible sources, except where pooling arrangements in shipping conferences in which shipping lines from eligible sources hold the major share make the nationality of the carrier immaterial, or where other means of transportation are not available or would cause excessive costs or delays. (9) Insurance services connected with Bank financed contracts are eligible for financing out of the proceeds of Bank loans only when rendered by insurers from eligible sources.

1.7 In connection with any contract to be financed by the Bank, the Bank does not permit a Borrower to deny prequalification, if required, to a firm for reasons unrelated to its capacity to supply the goods and works in question; nor does it permit a Borrower to disqualify any bidder for such reasons. As an exception to the foregoing, firms of a member country or goods manufactured in a member country may be excluded if, as a matter of law or official regulation, the Borrower's country prohibits commercial relations with that country, provided that the Bank is satisfied that such exclusion does not preclude effective competition for the supply of goods or works required.

#### **Advance Contracting and Retroactive Financing**

1.8 In certain circumstances, advance contracting, whereby the Borrower signs a contract before the signing of the related Bank loan, may be acceptable in the interests of more rapid and efficient execution of the project. The procurement procedures, including

- (8) For the purposes of these Guidelines, supplies and contractors in Taiwan, China are eligible to compete in providing goods and works financed by the Bank.
- (9) See also para. 2.36 and 2.37.

Borrowers to obtain goods and works through international competitive bidding open to eligible suppliers and contractors. (7) On the other hand, there are cases where international competitive bidding is clearly not the most economic and efficient method of procurement, and in these cases, other methods of procurement are prescribed in the loan documents. Section II of these Guidelines describes procedures for international competitive bidding. Section III describes other methods of procurement and elaborates situations where their application would be more appropriate. The particular methods to be followed for the procurement of goods and works for a given project are specified in the loan documents for such project.

#### **Applicability of Guidelines**

1.4 Generally the Bank finances only a part of the cost of the project. The procedures outlined in these Guidelines apply to all procurement of goods and works financed wholly or in part by the loan proceeds. For the procurement of those goods and works not financed out of the proceeds of the loan, the Borrower may adopt other procedures. In such cases the Bank should be satisfied that the procedures to be used will fulfill the Borrowers obligations to cause the project to be carried out diligently and efficiently, and that the goods and works to be procured :

- (a) are of satisfactory quality and are compatible with the balance of the project;
- (b) will be delivered or completed in timely fashion; and
- (c) are priced so as not to affect adversely the economic and Financial viability of the project.

#### **Eligibility**

1.5 Funds from Bank loans may be disbursed only on account of expenditures for goods and services provided by bidders

---

(7) See para. 1.5

the project, rests with the Borrower. (4) The Bank, for its part, is required by its Articles of Agreement to ensure that the proceeds of any loan are used only for the purposes for which the loan was granted, with due attention to considerations of economy and efficiency and without regard to political or other non-economic influences or considerations, (5) and it has established detailed procedures for this purpose. While in practice the specific procurement rules and procedures to be followed in the execution of a project depend on the circumstances of the particular case, three considerations generally guide the Bank's requirements :

- (a) The need for economy and efficiency in the execution of the project, including the procurement of the goods and works involved;
- (b) The Bank's interest, as a cooperative institution, in giving all eligible bidders from developed and developing countries (6) an opportunity to compete in providing goods and works financed by the Bank; and
- (c) The Bank's interest, as a development institution, in encouraging the development of local contractors and manufacturers in the borrowing country.

1.3 The Bank has found that, in most cases, these needs and interests can best be realized through international competitive bidding, properly administered, and with suitable allowance for preferences for local or regional manufacturers of goods and, where appropriate, for local contractors for works under prescribed conditions. In such cases, therefore, the Bank requires its

- 
- (4) In some cases, the Borrower acts only as an intermediary and the project is carried out by another agency or entity. References in these Guidelines to the Borrower include such agencies and entities .
  - (5) The Bank's Articles of Agreement; Article 3, Section 5 (b).
  - (6) See para. 1.5



## I. INTRODUCTION

1.1 The purpose of these Guidelines is to inform those carrying out a project that is financed in part by the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) or the International Development Association (IDA), (1) of the arrangements to be made for procuring goods and works (including related services) (2) required for the project. The Loan Agreement governs the legal relationships between the Borrower and the Bank, and the Guidelines are made applicable to procurements of goods and works for the project, to the extent provided in the agreement. The rights and obligations of the Borrower and the providers of goods and works for the project are governed by the bidding documents, (3) and by the contracts signed by the Borrower with the providers of the goods and works, and not by these Guidelines or the Loan Agreements. No party other than the parties to the Loan Agreement shall derive any rights therefrom or have any claim to loan proceeds.

### General Considerations

1.2 The responsibility for the execution of the project, and therefore for the award and administration of contracts under

- (1) Since the procurement requirements of the IBRD and IDA are identical, references in these Guidelines to the Bank include both IBRD and IDA, and references to loans include credits.
- (2) «Goods» and «works» include related services such as transportation, insurance, installation, training, initial maintenance and other similar services, but not consultants, services, to which the current «Guidelines for the Use of Consultants by world Bank Borrowers and by the World Bank as Executing Agency apply.
- (3) For the purpose of these Guidelines, the words «bid and «tender» shall have the same meaning.

2.59 Extension of Validity of Bids . . . . .	30
2.60 Rejection of All Bids . . . . .	30
<b>III. Other Methods of Procurement . . . . .</b>	<b>31</b>
3.1 General . . . . .	31
3.2 Limited International Bidding (LIB) . . . . .	31
3.3 Local Competitive Bidding (LCB) . . . . .	31
3.4 International and Local Shopping . . . . .	32
3.5 Direct Contracting . . . . .	32
3.6 Force Account . . . . .	33
3.7 Procurement by UN Agencies . . . . .	34
3.8 Use of Procurement Agents . . . . .	34
3.9 Procurement in Loans to Financial Intermediaries . . . . .	34
3.10 Procurement in Imports Programs and Structural Adjustment Loans . . . . .	35

#### **APPENDICES**

Appendix 1 — Review of Procurement Decisions by the Bank . . . . .	36
Appendix 2 — Preference for Domestic Manufacturers and Contractors . . . . .	38

2.18 Use of Brand Names	18
2.19 Limits on Disbursements	18
2.20 Currency Provisions	18
2.21 Currency of Bid	19
2.24 Currency Conversion for Bid Comparison	19
2.25 Currency of Payment	20
2.27 Terms and Methods of Payment	21
2.31 Price Adjustment Clauses	21
2.33 Advance Payments	22
2.34 Performance Security	22
2.36 Transportation and Insurance	23
2.40 Liquidated Damages and Bonus Clauses	24
2.41 Force Majeure	24
2.42 Language	25
2.43 Settlement of Disputes	25
C. Bid Opening, Evaluation and Award of Contract	25
2.44 Time Interval between Invitation and Submission of Bids	25
2.45 Bid Opening Procedures	26
2.46 Clarifications or Alterations of Bids	26
2.47 Process To Be Confidential	26
2.48 Examination of Bids	26
2.49 Evaluation and Comparison of Bids	27
2.55 Domestic and Regional Preferences	29
2.57 Postqualification of Bidders	29
2.58 Award of Contract	30

## **CONTENTS**

<b>I. Introduction</b>	<b>6</b>
1.2 General Considerations	6
1.4 Applicability of Guidelines	8
1.5 Eligibility	8
1.8 Advance Contracting and Retroactive Financing	9
1.9 Joint Ventures	10
1.10 Bank Review	10
1.11 Misprocurement	10
<b>II. International Competitive Bidding (ICB)</b>	<b>12</b>
A. General	12
2.1 Introduction	12
2.2 Reserved Procurement	12
2.3 Type and Size of Contracts	12
2.8 Notification and Advertising	13
2.10 Prequalification of Bidders	15
B. Bidding Documents	15
2.11 General	15
2.12 References to Bank	16
2.13 Validity of Bids and Bid Security	16
2.15 Conditions of Contract	17
2.16 Clarity of Bidding Documents	17
2.17 Standards	18



**Guidelines for  
Procurement under  
IBRD Loans  
and IDA Credits**

**Second Edition, Revised and Expanded**

**( 1984 )**



## المكتبة القانونية للاستثمارات والعقود الدولية

تستهدف مطبوعات « المكتبة القانونية للاستثمارات والعقود الدولية » تلبية حاجة المكتبة العربية الى استجلاء « الجوانب القانونية للتجارة الدولية »

وهذا المجال الاقتصادي والقانوني الحيوى يرتكن بالأخص الى عديد من الوثائق الدولية التى — رغم اهميتها — يفتقدها الباحث على المستوى المحلى ، بينما تنشغل بها أكثر من منظمة وهيئة وجمعية دولية ، تعكف على هذه الوثائق ، سواء بالاعداد أو التجميع أو الدراسة أو التطبيق أو غرض المنازعات التى تنشأ عن التعامل بها ، مما أوجد ذخيرة علمية لا يستهان بها وتستاهل من الدارسين كل العناية .

وقد تزايدت أهمية هذه الوثائق بالنسبة للعالم العربى ، وعلى الأخص بعد أن اتجه الى ابرام عديد من اتفاقيات وعقود الاستثمار مع رؤوس الأموال الأجنبية بحيث أصبح توفير هذه الوثائق بين ايدى المشتغلين فى مجالات الاستثمار والتجارة والمسؤولين عن مشروعات التنمية فى البلاد العربية ضرورة ملحة .

وقد أخذت « المكتبة القانونية للعقود والاستثمارات الدولية » على عاتقها المبادرة الى النهوض بهذه الخدمة القومية الجديدة وتتمثل فى اصدار سلسلة من المطبوعات العلمية والعملية تتضمن نخبة من الوثائق والبحوث فى المجالات التى اشرنا اليها .

وتبدأ « المكتبة القانونية للعقود والاستثمارات الدولية » بتقديم الوثائق والبحوث الآتية :

- لائحة مناقصات البنك الدولى .
- عقد المقاوله الدولى .
- اتفاقية فينا لبيع البضائع الدولى .
- مدخل الى تجهيز المشروعات الدولية .
- التحكيم فى المنازعات التجارية الدولية .
- لائحة البنك الدولى لاستخدام المكاتب الاستشارية .

---

تطلب مطبوعات « المكتبة القانونية للاستثمارات والعقود الدولية »

من المؤلف

تليفون ٧١٣٥٥٨

٣ شارع غينى — الدقى — القاهرة